

كتاب

نزهة الرائض في علم القرائض



تأليف الفرضي الفاضل والعلامة الكامل

الحسيب النسيب الشيخ احمد يحيى الاسنوي

(قاضي محكمة دسوق الشرعية سابقاً)

عليه الرحمة والرضوان امين

﴿ طبع على ثقة ابن المؤلف (محمد) ﴾

((حقوق الطبع محفوظة له))

طبع بمطبعة الموسوعات سنة ١٣٢٣

كتاب

زومة الرائض في علم الفرائض



تألف الفرضي الفاضل، والامامة الكامل

الحبيب النسيب الشيخ احمد يحيى الازنوي


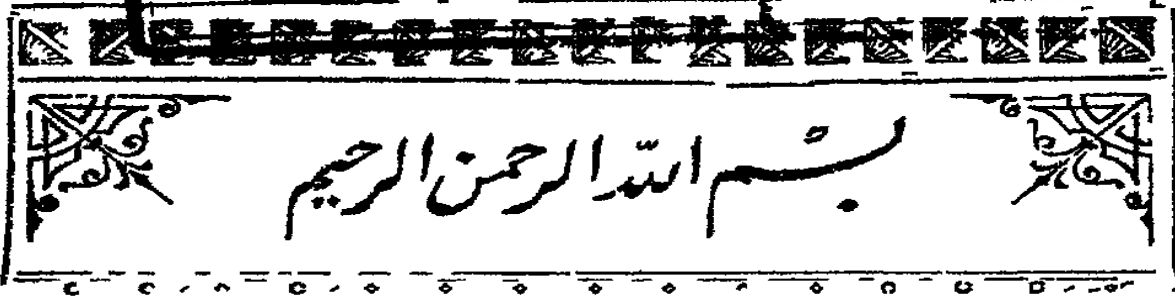
(قاضي محكمة دسوق الشرعية سابقاً)

عاليه الرحمة والرضوان امين

طبع على نفقة ابن المؤلف (محمد)

((حقوق الطبع محفوظة له))

طبع بمطبعة المورجات سنة ١٣٧٣ هـ

٢٦٥٠٢	داخله نمبر
الف ١٩	فن نمبر
	ترميم نمبر
	
	
<h1>بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ</h1>	

الحمد لله الذي قدر الموت على جميع الموجودات * ومنع
 نفاثح التراكات لمن شاء من المخلوقات * فسبحانه من إله تنزه
 عن المانع والحاجب * والولد والوالد والقريب والصاحب * وقسم
 الارزاق بين عباده قسمة عادلة * وامدهم بجزيل انعامه فنعمه
 عائلته * والصلاة والسلام على من اصل اصول الاسلام *
 وصحح بصحيح عزمه قواعد الاحكام * سيدنا محمد بن عبد
 الله خلاصة اهل الكرم والحلم * القائل تعلموا القرائض وعلومها
 الناس فانها نصف العلم * وعلى آله واصحابه الذين تمصّبوا بارشاد
 الغارض * لحل المشكلات وكشف الغوامض * صلاة وسلاماً
 دائمين الى يوم الحساب * يوم لا انساب فيه ولا احساب *
 اما بعد فيقول الفقير الى غنوره المتين القوي * احمد بن يحيى

ابن عبد الكريم الازهرى الحنفى الاسوى * هذا شرح لطيف
 مختصر على مقدمة الامام الفاضل * العالم العامل الهمام الكامل
 الصالح العفيف * والسيد الشريف * مولانا العلامة السيد
 عبد الحافظ بن السيد عبد الحق بن السيد اسماعيل بن السيد
 علي الحجاجي الاقصري * المسماة بمصباح الاسرار الفوائض *
 في علم الفرائض * مشتمل على تبين المسائل وتوضيحها *
 وتاصيلها وتصحيحها * ليكون وسيلة للابتدئين امثال اصباح الله
 حالهم وحالي * سميت نزهة الرائض * على مصباح الاسرار
 الفوائض * في علم الفرائض * وها انا شرعت في المقصود *
 بمون الملك المعبود * فقلت قال المصنف

(بسم الله الرحمن الرحيم) اي ابتداء والاولى منه اولف
 (الحمد لله) اي الوصف بالجليل ثابت لله (لذي تعالت) اي
 ارتفعت (ذته) العلية (فلا يحيط بها) من الاحاطة (فرض
 فارض) أي تقدير مقدر (وتمالت نعمه) اي تزايدت نعمه
 (فلا يحصرها) من الحصر (حاسب عارض) اي حادث او
 عاد حافظ متقن للحساب قال تعالى وان تعدونعمة الله لاتحصوها
 ولا يخفى ما في كلامه من براعة الاستهلال (والصلالة) اي

الرحمة المقرونة بالتمظيم (والسلام) اى للتحية كائنان (على
من اِرسِل) اى رسول ارسِل او الذى ارسِل (لاهل السموات
والارض) اى الملائكة والثقلين (ببيان) متعلق بارسل (سنن .
الهدى) اى طرق الهدى (مع) بيان (ماشرع) اى شرعه .
الله (من الواجب والفرض) بيان لما (اما بعد) بالبناء على الضم .
لخلف المضاف اليه ونية معناه وهي كلمة يؤتى بها للانتقال
من اسلوب الى اخر ويستحب الا تيان بها في الخطب والمراسلات .
اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واصلاها مرما اى مهمة
يكن من شىء بعد السئلة والحمدلة والصلاة والسلام (فيقول) ؛
الواقعة في جواب اما (عبدالحافظ) اسم المصنف (الاقصرى)
نسبة الى الاقصر بادة شهيرة بالصعيد (الحجاجى) نسبة الى .
ابى الحجاج رضى الله تعالى عنه وتقعنا بركاته (الحنفي) نسبة
الى الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان (الازهرى) نسبة الى .
الازهر المعمور (لما كان علم الفرائض) اى العلم المسعى بالفرائض
او العلم الذى هو الفرائض (من احسن العلوم وفضلها واعلاها
قدرا و اجلها) وذلك بعد اصول الدين وفضله اشهر من انه
يذكر (جمعت مسائله) اى جل او غالب مسائله (في الفاظ قليلة

المباني) اى الحروف (سهلة التناول مع كثرة المعاني) دفع
به ما يتوهم من قلة المباني من انها صعبة التناول وقليلة المعاني
(وسميتها) اى المسائل المجموعة (مصباح الاسرار الفرائض
في علم الفرائض) في محل نصب على المفعول به لسميتها (ورتبتها)
اى المسائل المجموعة (على خمسة ابواب) كما ستراه
(الباب الاول في معرفة ما يجب) فعله (في مال الميت)
وغير ذلك (اعلم) ايها الطالب لمعرفة ما يجب الخ فهو خطاب عام
(ان اصل هذا العلم) اى علم الفرائض (وما اخذه من الكتاب)
في ارث من ثبت ارثهم بالآيات القرآنية (والسنة) في ارث
ام الام بشهادة المنيرة وابن سلمة (واجماع الامة) في ارث ام
الاب باجتهاد عمر رضى الله عنه الداخلى في عموم الاجماع وعليه
الاجماع (ولا مدخل للقياس فيه) اى لا مدخل للقياس في
تقدير الموارث خلافا لمن زعمه في ام الاب لان القياس على
ما تقر في موضعه مظهر لا مثبت والكلام هنا فيما تستند اليه
القسمة ثبوتها لا ظهورا ودخل في قوله والسنة ارث العصابات
لانه ثبت بها قال صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما
بقيته فلا ولى رجل ذكر (وموضوعه مال الميت ومن يستحقه)

اى . و موضوع علم الفرائض التركات ومستحقوها (وثمرته ايصال
 الحقوق لاربابها) او الاقتدار على تعيين السهام لذويها على وجه
 صحيح وهذا هو الاظهر وما في المتن هو الاشهر
 (تنبيه) لم يذكر المصنف حد هذا العلم ولا بقية الابدانى وحد
 يانه علم باصول من فقه وحساب تعرف حق كل وارث من
 التركة . ولا يخفى ان من تلك الاصول الموصونه بما ذكر الاصول
 المتعلقة بالمانع من الميراث والحجب بل هي العمدة في ذلك اذ
 بدونها لا تعرف الحقوق ولذا قالوا من لا بهارة له بها لا يحل له
 ان يقسم فريضة . ودخل فيها معرفة كون الوارث ذافر
 او عصبه او ذارحم ومعرفة اسباب الميراث والضرب والتصحيح
 والعول والرد وغير ذلك . ودخل في مسمى الحق الارث وغيره
 كالوصية والدين وما يجب بالصلح والافرار . وحكمه فرض
 كفاية حتى لو تركه اهل بلدة اثموا جميعا . ومسائله القضايا التي
 تطلب نسبة محمولاتها لموضوعاتها ككون النصف لابنت . ونسبته
 اخص من الفقه والحساب ومباين لغيرها . وواضعه المجتهدون
 كابي حنيفة . وفضله يعلم من قوله صلى الله عليه وسلم تعلموا
 الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم . واسمه لم انفرائض

وعلم الموارث واستمداده من اصوله الثلاثة الكتاب والسنة والاجماع
(واركانه) ثلاثة (وارث ومورث و) مال (موروث)
(وشروطه ثلاثة) ايضا وهي (علم بجهة الارث) اى العلم بالجهة
المقتضية للارث وهذا شرط للقضا (وموت مورث) . حقيقة
وهو ظاهر . او حكما كفقود حكم بموته . او تقديرا كالجنين
الذى انفصل مجناية على امه توجب العزة (١) (وحيات وارث)
اى وجود الوارث حيا عند موت المورث (حقيقة . او حكما
كالجمل) الذى انفصل حيا حياة . مستقرة لوقت يظار منه وجوده
عند لموت ولو نطية (ويوقف له) اى للحمل (اكثر النصيبين)
من نصيبى الذكر والانثى (ويعطي اقلهما) اى اقل النصيبين
(لغيره من الورثة) الذين معه (ففي من ترك ابوين وبناتا وزوجة
حاملا يفرض) الحمل (انثى بالنظر الابوين والزوجة) لان نصيبهم
مع الانثى اقل منه مع الذكر (وذكر بالنظر للبنات) اى يفرض
الحمل ذكرا بالنظر للبنات لان نصيبها مع الذكر اقل منه مع الانثى
ثم ان لم نلاصل في تصحيح مسائل الحمل ان تصحيح

(١) وهى اول مقادير لدية نصف عشر دية الرجل لو الجنين

ذكرا وعشر دية المرأة لو انثى وكل منهما خمسمائة درهم اه . تصحيحه

المسئلة على تقدير بن اى تقدير ان الحمل ذكر وتقدير انه انثى . ثم
تنظر بين التصحيحين . فان توافقا بجزء فاضرب وفق احدهما في
جميع الاخره . وان تباينا فاضرب كل احدهما في جميع الاخر
فالخاصل تصحيح المسئلة . ثم اضرب نصيب كل من له شيء من
مسئلة ذكوره في وفق مسئلة انوثه على تقدير التوافق او
في كلها على تقدير التباين . واضرب نصيب من كان
له شيء من مسئلة انوثه في وفق مسئلة ذكوره او في كلها
على تقديرى التوافق والتباين . ثم اعط الورثة اقل الحاصلين
من الضرب لان استحقاق الوارث الاقل متيقن والفضل
الذى بين الحاصلين موقوف من نصيب ذلك الوارث . فاذا
ظهر الحمل فان كان مستحقا لجميع الموقوف فالامر ظاهر
وان كان مستحقا لبعضه فياخذه والباقي يقسم بين الورثة فيعطي
لكل وارث ما كان موقوفا من نصيبه . ففى مثال المصنف
المذكور وهو مالومات عن ابوين وبنت وزجة حامل المسئلة
من اربعة وعشرين . على تقدير ان الحمل ذكر لازوجة ثمنها
ثلاثة ولكل من الابوين السدس الربعة والابنت مع الحمل
المذكور الباقي وهو ثلاثة عشر وهي لاتستقيم على ثلاثة رؤوس

يبسط الذكر براسين وتباينها . فنضرب الثلاثة في اصل المسئلة
اربعة وعشرين باثني وسبعين فهي تصحيح مسئلة الذكورة
وعلى تقدير . انه اثني . فالمسئلة ايضا من اربعة وعشرين وتطول
الى سبعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة واكل من الابوين السدس
اربعة وللبنت مع الحمل الاثني اثنان ستة عشر . وبين التصحيحين
موافقة بالتسع فاضرب وفق احدهما في جميع الاخر يحصل
مايتان وستة عشر . فللزوجة على تقدير الذكورة سبعة وعشرون
عاشرة من ضرب تسعة في وقف المسئلة الثانية وهو ثلاثة ولكل من
الابوين ستة وثلاثون من ضرب اثني عشر في ثلاثة وللبنت تسعة
وثلاثون وللحمل ثمانية وسبعون . وعلى تقدير الانوثة للزوجة
اربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في وفق الاولي وهو ثمانية ولكل
من الابوين اثنان وثلاثون من ضرب اربعة في ثمانية وللبنت
اربعة وستون ويبقى للحمل اربعة وستون . فيعطى للزوجة اربعة
وعشرون ويوقف من نصيبها ثلاثة ويعطي لكل من الابوين
اثنان وثلاثون ويوقف من نصيب كل منهما اربعة ويعطي للبنت
تسعة وثلاثون ويوقف من نصيبها خمسة وعشرون فجلة الموقوف
تسعة وثمانون . وياخذ القاضي كفيلا من البنت فقط لاحتمال

تعدد الحمل لانها هي التي يتغير نصيبها بتعددده بخلاف الابوين
 والزوجة . فان ولدته أمه اني يدفع للبنت من ذلك الموقوف خمسة
 وعشرون ليكمل لها مثل حصتها والباقي للمولود . وان ولدته
 ذكرا يدفع للزوجة ثلاثة وللابوين ثمانية والباقي للمولود .
 وان خرج ميتا . يمطي للبنت من الموقوف تسعة وستون
 ليكمل لها النصف اي نصف الماتين وستة عشر وللزوجة ثلاثة
 تكملة الثمن واللام اربعة تكملة السدس واللاب ثلاثة عشر اربعة
 منها تكملة السدس والتسعة تمصيبا

(واسباب الارث) المتفق عليها (ثلاثة) . اولها (قرابة)
 وهي النسب وتحتها ثلاثة أنواع ذوو الغرض والمصبات وذوو
 الارحام . ودخل في قولنا النسب الاقرار بالنسب الذي لم
 يثبت فانه يورث مدعى ماسياتي . (و) ثانيا (نكاح صحيح)
 ولو لم يحصل وطئ ولا خلوة ويرث به الزوج والزوجة
 والزوجات بالاجماع . فلا توارث بنكاح فاسد . وهو ما فقد
 شرطا من شروط الصحة كشود . ولا باطل كنكاح التمة
 والمؤنت وان جهات المدة او طالت . (و) ثالثا (ولاء) أي ثالث
 لاسباب الثلاثة ولاء العتاقة والمولاة ذكرا كانت أو أنثى

أو خشي . وهو بالفتح والمد لغة النصره والمحبة . وعرفنا قرابة
حكيمية حاصلة من عتق أو موالاة

(وموانمه) التي تنفيه (أربعة) كما في السراجية
(الاول لرق) أي بجميع أنواعه سواء كان كاملاً كالمقن والمكاتب
أو ناقصاً كالمدير وأم الولد والمبعض . لأن الرقيق مطلقاً لا يملك
المال بسائر أسباب الملك فلا يملكه أيضاً بالارث . ولأن توريثه
يؤدي الى توريث الاجنبي وهو باطل

(و) المانع (الثاني القتل) الموجب للقود أي القصاص . أو الموجب
للكفارة وان سقطا بحرمه الابوة . أو الذي تستحب فيه
الكفارة . فالواجب للقصاص العمد (كمن قتل مورثه عمداً)
بان يتمد قتله بسلاح أو ما يجري مجراه في تفريق الاجزاء
كالحد من الحشب والحجر . وهو وجه الاثم والقصاص ولا
كفارة فيه . والموجب للكفارة ثلاثة أقسام . شبه عمد . وخطأ .
وما جرى مجرى الخطأ . فشبه العمد هو ان يتمد ضربه بما
لا يقتل غالباً كالسوط . والخطأ كان رمي صيد افاصاب انساناً
أو رمي شخصاً يظه حريباً فاذا هو مسلم . ومثل المصنف لهذا
القسم بقوله (أو خطأ) . وما جرى مجرى الخطأ كانقلاب نايم

على شخص أو سقوطه عليه من سطح أو سقوط حجر من يده عليه فقتله . وموجبه الكفارة والدية ولا اثم عليه . والذي تستحب فيه الكفارة كمن ضرب امرأة فالقت جنينا ميتا . ففيه النقرة وتستحب فيه الكفارة . فعندنا يحرم القاتل في هذه الصور فقط . وقوله (وهو مكلف) قيد أخرج به القتل مباشرة من الصبي والمجنون

(و) المانع (اثبات اختلاف الدين) اسلاما وكفرا (بان كان احد الوارث والمورث مسلما والآخر كافرا) فلا يرث الكافر من المسلم اجماعا . ولا المسلم من الكافر على قول علي وزيد وعامة الصحابة . لقوله عليه الصلاة والسلام لا يتوارث اهل ملتين شتى . أما الكفار فانهم يتوارثون وان اختلفت ملائمتهم لان الكفر كله ملة واحدة الا اذا اختلفت الدار بينهم على ما سيأتي

(و) المانع (الرابع اختلاف الدار فيما بين الكفار بان كان أحد الكافرين في دار الاسلام والآخر في دار الحرب ومات احدهما) اختلاف الدار باختلاف المنفعة اي المسكر . واختلاف الملك كان يكون أحد المالكين في الهند

وله دار ومنمة والاخر في الترك وله دار ومنمة اخرى وانقطعت
المصمة فيما بينهم حتي استعمل كل منهم قتال الاخر . فهاتان
الداران مختلفتان . فتقطع باختلافهما الوراثة لانها تبني على
المصمة والولاية . واما اذا كان بينهما تناصروا وتعاون على اعدائهما
فتكون الدار واحدة والوراثة ثابتة . ثم ان الاختلاف
اما حقيقة وحكما كالحربي في دارهم مع الذمي في دارنا وكالحربيين
في دارين مختلفتين بالمعنى السابق . واما حكما فقط كاستامن
على شرف اليهود مع ذمي في دارنا أو كربيين من دارين
مختلفتين في دار واحدة من دار الحرب أو كاستامين من
دارين مختلفتين ايضا في دارنا . فانها وان كانت واحدة حقيقة
الا انها مختلفة حكما لان المستامن يعد من أهل دار الحرب
حكما لتمكنه من الرجوع اليها . واما حقيقة فقط كاستامن
في دارنا مع حربي في دارهم كلاهما من دار واحدة . فان
الدارين وان اختلفنا حقيقة لكن المستامن من أهل
دار الحرب حكما كما علمت نهما متحدان حكما . وفي هذا
الاخير يدفع مال المستامن لوراثه الحربي لبقاء حكم الامان في
ماله لحقه . وايصال ماله لورثته من حقه . وبه علم ان المانع هو

الاختلاف - كما سواء كان منه الاختلاف حقيقة أولا دون
الاختلاف حقيقة فقط . ومنه يعلم ان المصنف مثل للاختلاف
حقيقة وحكما . دون الاختلاف حكما فقط .

(واذا عرف هذا) المتقدم (فيجب) أي فاقول لك
يجب (على طالب هذا الفن) أي فن الفرائض (ان يعرف
ما يتعلق بمال الميت) أي بتركة الميت (من الحقوق) بيان لما
(مع معرفة اصحابها) أي أصحاب الحقوق (وكيفية استحقاقهم
لها) أي ويجب عليه ان يعرف كيفية استحقاق أصحاب الحقوق
لها (وقسمتها عليهم) أي كيفية قسمة الحقوق على اربابها
(فالحقوق التي تتعلق بمال الميت) الخالي عن تعلق حق الغير بعينه
كالرهن والعبد الجاني . فان حق الغير مقدم على هذه الحقوق
الاربعة . ولذا فسرت المال فيما سبق بالتركة لانها اسم لما بقي
بعد الميت من ماله صافيا عن تعلق حق الغير بعينه (اربعة على
الترتبات الآتي) أي مقدم بمضها على بعض كما يأتي (ان كان له
مال) أي ان وجد للميت مال والا فلا

الحق (الاول تجهيزه) أي يبدأ بتجهيزه اولاً (وهو)
أي التجهيز (اتخاذ ما يلزم له) أي للميت (أسوة امثله من حين

موته الى دفنه) أي من وقت الموت الى وقت الدفن (كاجرة
 الجمل) الى القبر (والكفن) أي وثن الكفن (مع مراعات
 السنة فيه) أي في الكفن بان يكون للذكر البالغ أو المراهق
 (ثلاثة ثواب قيص ولقافة وازار) أما الصبي الذي لم يراهق
 فيكفن في خرقتين ازار ورداء وان كفن في واحد اجزا (وللأثني)
 البالغ أو المراهق (خمسة) أثواب (الثلاثة المذكورة) وهي
 قيص ولقافة وازار (وخمار يوضع على رأسها ووجها وخرقة
 تربط بها ثدياها الى ركبتيها) أما الصبية التي لم تراهق فتكفن
 في ثلاثة أثواب عند محمد . وهذا أكثره . والسقط يلف ولا يكفن
 كالمضو من الميت . والمنبوش الطرى يكفن كالذي لم يدفن .
 والمنبوش المتفسخ يكفن في ثوب واحد . والكفن يكون
 بحالة التوسط . (من غير اسراف ولا تقتير) الاسراف . اما
 باعتبار العدد بان يزداد في الرجل على ثلاثة أثواب وفي المرأة
 على خمسة . وأما باعتبار القيمة بان يكفن بما قيمته ستون وقيمة
 ما يلبسه في حياته اربعون . وهذا اذا لم يوص بذلك . فلو أوصى
 به تم تبرع الزيادة على كفن المثل من الثالث . ولو تبرع الورثة او
 اجنبي فلا بأس بالزيادة من حيث القيمة لا العدد . الا ان الافضل

لاقتصاد . وان شير عكس الاسراف عددا وقيمة وهذا عند القدرة والاختيار . أما عند العجز والاضطراب فيمكن بلى شيء وجد . وان منع الدين عن كفن السنة يمكن بكفن للكفاية . وهو للرجل ثوبان جديدان أو غسيلان وللراة ثلاثة تنيهان . الاول لو قبض الغريم مال الميت المستغرق فيه .

الدين قبل التجهيز والتكفين لا يتردد منه شيء للسكن الثاني . كما يبدأ من تركة الميت بتجهيزه كذلك يبدأ منها بتجهيز من تلزمه نفقته كالولد والزوجة ولو غنية على المفتي به اذا مات قبله ولو بلحظة (لقوله تعالى . والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) علة لقوله من غير اسراف ولا تقتير (ولقوله صلى الله عليه وسلم . حسنوا ا كفاف الموتى فانهم يزاورون فيما بينهم ويتفاخرون بحسن اكفانهم) عطف على قوله لقوله تعالى وهو علة لعدم التقتير . وتحسين الكفن بان يكفن بكفن المثل . وهو ان ينظر الى ثيابه في حياته للجمعة والبيدين . وفي المرأة ما تلبسه لزيارة ابويها . والمراد بالتفاخر الفرح والسرور حيث وافق السنة (ولا يدخل في التجهيز السبع) السبع جمع سبعة . والمراد بها ما يفعل من التسابيح والتهليل باجر

(والجمع) جمع جمعة . والمراد بها ما يفعله في ليالي الجمع وإيامها من إيقاد الشموع وتراءة القرآن باجر الى غير ذلك من الامور التي تفعل بعصر وغيرها (والموائد التي تفعل) من أهل الميت ويجمع عليها النساء ولرجال وهي بدعة مستتبحة والوصية بها باطلة . قال في رد المحتار ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت لانه شرع في السرور لافي الشرور . وهي بدعة مستتبحة . وأطال في ذلك الى أن قال . ولا سيما اذا كان في الورثة صغار أو غائب . مع قطع النظر عما يحصل عند ذلك غالبا من المنكرات الكثيرة كإيقاد الشموع والتفناديل التي لا توجد في الافراح وكدق الطبول والغنا بالاصوات الحسان واجتماع النساء والمردان واخذ الاجرة على الذكر وقراءة القرآن وغير ذلك مما هو مشاهد في هذه الازمان . وما كان كذلك فلا شك في حرمة وبطلان الوصية به ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه . أما فعل ذلك من جيران الميت وأقربائه لاهل الميت فهو مستحب (لانها ليست من الامور اللازمة) علة لقوله ولا يدخل في التجهيز السبع والجمع الخأي التجهيز فعل ما يترجم وهذه غير لازمة ثم فرع على عدم لزومها بقوله (فاذا

فعلها وارث حسبت عليه من نصيبه) أي اذا فعل هذه الامور
أو شيئاً منها وارث بالغ عاقل من الورثة حسبت على ذلك
الفاعل من نصيبه من التركة . وان فعلها غير وارث كان
متبرعا لا يلزم الورثة شيء منها . وهذا اذا كان للميت مال (وان
لم يكن له مال فتجهيزه على من وجبت عليه نفقته حال حياته)
أي وان لم يكن للميت مال يجهز منه فتجهيزه على قريبه الذي
تجب عليه نفقته في حال حياته (ان كان) القريب (ميسراً) يسار
الفطرة (والا) يكن له قريب أو كان لكن غير ميسر (فعلى
بيت المال) والا فعلى المسلمين تكفينه فان لم يقدروا سألوا
الناس له ثوبا فان فضل شيء رد للمتصدق ان علم ولا كفن
به مثله والا تصدق به

(و) الحق (اثباتي قضاء ما عليه من ديون العباد)
التي لها مطالب من جهتهم (كالقرض والمهر) وكل ما كان
واجبا في الذمة بدلا عن شيء آخر . ومنه الخراج لانه
بدل عن منافع الارض . بخلاف الزكاة فان الواجب فيها عليك
المال من غير ان يكون بدلا عن شيء آخر . فاذا كان الدين
لواحد يدفع له ما بقي بعد التجهيز فان وفى فيها . والا فان شاء عفا

او تركه الى دار الجزاء . وان كان لجماعة وتفاوتوا في الاولوية
 خدين الصحة أولي ولذا قال المصنف (ويقدم) دين الصحة
 حقيقة . وهو (ما كان ثابتا بالبيئنة مطلقا) سواء كان في الصحة أو
 في المرض (أو الاقرار في صحته ولو) الاقرار (لو ارث) . أو
 حكما وهو ما اقر به في مرضه لكن علم ثبوته بطريق المعاينة
 كما يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه فانه من دين الصحة
 حكما فهو مقدم (على) دين المرض وهو (ما كان ثابتا بالاقرار
 في مرض موته) ولو (لغير وارث) . واقرار من خرج للمبارزة
 أو أخرج للقتل قصاصا أو ليرجم كاقرار المريض . وان استتوا
 يقسم الباقي بينهم على حسب حقوقهم . أما دين الله تعالى كالزكاة
 والكفارات ونحوها من الواجب له تعالى فانه يسقط بالموت
 عندنا لأنها عبادة والعبادة شرطها الاداء بالنفس فاذا مات
 الشرط الا ان يتبرع بها الورثة من عند أنفسهم . أو يوصى بها
 فتنفذ من الثلث . وسمى ديننا باعتبار ما كان . واذا اجتمع
 دين الله الموصى به مع دين العبد ولا وفاء بهما قدم دين العبد
 لا احتياجه مع استغناء الله تعالى وكرمه

(و) الحق (الثالث تنفيذ وصيته من ثلث الباقي من ماله)

يعد الدين لامن ثلث أصل المال لان ما تقدم من التجهيز
وقضاء لدين صار مصروفا الى ضروراته التي لا بدله منها فالباقي
هو ماله الذي كان له ان يتصرف في ثلثه . وتقدم الوصية على
الارث سواء كانت مطلقة كثلث ماله أو ربه . أو مقيدة بعين .
كثلث دراهمه على الصحيح . خلافا لمن قال . المطابقة في معنى
الميراث لشيوعها في التركة فيكون الموصى له شريكا للورثة
لا مقدما عليهم . ويدل على شيوع حقه فيها كحق الوارث انه
اذا زاد المال بمد الوصية زاد على الحقين . واذا نقص نقص عنهما .
حتى اذا كان ماله حال الوصية الفاء مثلا ثم صار القين فله ثلث
الالفين واذا انعكس فله ثلث الالف اه

تبيين الاول اذا زادت الوصية على الثلث تبطل في الزيادة ما لم
يجزها الورثة وان اجازوا نفذت ويصير الموصى به ملكا للموصي
له بالقبض . ولهم الرجوع قبل القبض . وأن اجاز بعض الورثة
دون البعض جاز في مقدار حصة المميز دون غيره

الثاني لا تصح الوصية لو ارث الا باجازة الباقي ان كان
له ورثة . اما اذا لم يكن له الا زوجة فتصح الوصية لها كما اذا لم يكن
لها ورثة الا زوجها فتصح وصيتها له . أما غير الزوجين من الورثة

مخالفة له كل المال . إما فرضاً^(١) ورداً . أو تمصياً . أو فرضاً^(٢) وتمصياً فلا يحتاج الى الوصية .

فرع . العبارة في عدم صحة الوصية لو ارث بمن يكون وارثاً عند موت الموصى

(و) الحق (الرابع قسم ما بقي من ماله) بعد التجهيز والدين والوصية (بين) الورثة (المستحقين) للتركة الذين ثبت ارثهم بالكتاب أو السنة أو الاجماع (وهم) على ما هنا (عشرة اصناف على الترتيب الآتي)

الصنف (الاول اصحاب الفروض وهم من كانت لهم سهام مقدرة شرعاً) أي مقدرة في كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو الاجماع (لا تقبل زيادة ولا نقصاً وإيس بمض غير

(١) قوله اما فرضاً ورداً . أي كالبت وبتت الابن والاخت مطلقاً والاخ لام والام والجدة وقوله أو تمصياً أي كالاب والجد والابن وابن الابن والاخ وابن الاخ والعم وابن العم وباقي العصبات اه منه

(٢) قوله او فرضاً وتمصياً . كذا في شرح الخلاصة ولم يظهر لي مثاله فان صاحب الفرض والتمصيب مما الاب أو الجد لكن مع البتت أو بتت الابن والكلام في حالة الافراد وعند الافراد يأخذ كل منهما كل المال تمصياً اللهم الا ان يراد ولو بجهتين كاخ لام هو ابن عم او معتق اه منه

المحجوبين منهم أولي من بعض) يعني اذا تعدد اصحاب الفروض لا يكون بعضهم أولى من بعض بل تقسم التركة بينهم على حسب مقاديرهم . ثم مثل لعدم أولوية البعض من البعض الآخر بقوله (كمن ترك زوجاً وأماً و بنتاً و بنت ابن) أي كامرأة ماتت وتركت زوجاً وأماً و بنتاً و بنت ابن . فاصل المسئلة اثنا عشر لاختلاط الربع بالسدس وتعود الى ثلاثة عشر للزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان ولابنت النصف ستة ولبنت الابن السدس اثنان . فلعدم أولوية البعض من البعض أخذ كل وارث فرضه عائلاً (وان تعدد صاحب فرض واحد قسم ذلك الفرض بينهم) أي بين اصحاب الفرض الواحد (سوية كمن ترك عشر شقائق وخمسة اخوة لأم) فللشقيقات الثلثان والاخوة لأم الثالث واصل مسائلهم ثلاثة وتصح من خمسة عشر

(و) الصنف (الثاني العصبية من النسب) فان بقي شيء من اصحاب الفروض فهو للعصبية النسبية على ترتيبهم الآتي (وهي) أي العصبية مطلقاً نسبية أو سببية (من أخذ جميع المال) بجهة واحدة (اذا انفرد) عن غيره (كمن ترك ابناً أو اباً أو شقيقاً) فمال كله الابن في الاولى وللاب في الثانية وللشقيق في الثالثة

(وباقية) أي وأخذ باقي المال (مع ذي فرض) أي حالة كونه مع ذي ذي صاحب فرض (ان كان) أي ان وجد الباقي (كمن ترك بنتاً وشقيقاً) فلا ينفى النصف فرضاً والباقي وهو النصف الآخر للشقيق تعصياً والمسئلة من اثنين وتصح منها (والا لا) أي وان لا يوجد باق لا يأخذ العاصب شيئاً (كمن ترك شقيقتين وأختين لأم وأخاً لاب) فلا شقيقتين الثلثان فرضاً وللأختين لأم الثلث فرضاً واستغرقت الفروض التركة فلم يوجد للعاصب شيء ، وأصل المسئلة ثلاثة وتصح من ستة

(و) الصنف (الثالث ، ولي العتاة) وهو العصابة السببية (وهو) أي مولى العتاة (من حرر) أي شخص حرر ليشمل الموث (انساناً) ذكراً كان أو أنثى (مملوكاً له) فان من اعتق عبداً أو أمة كان الولاء له ويرث به ويسمي ولاء العتاة والنعمة (كمن ترك معتقاً بكسر التاء) احترز به عن فتحها فانه اسم للعقيق (لقوله صلى الله عليه وسلم لولاء لحة كلحمة النسب) تمامه لا يباع ولا يوهب ولا يورث

نبيه . المراد من قوله من حرر الجنس فيشمل المفرد والمتعدد كما يشمل الذكر والأنثى ، بقي ان قوله حرر قاصر على

المعتقد الاختياري بان يعتقد عليه بلفظ اطلاق أو فروعه كتدبير
 أو شراء ذي رحم محرم منه . ولا يشمل الاضطراري بان
 ورث دارحم محرمة . وعنى عليه فلواتي بعبارة تشمله لكان أولى
 (و) الصنف الرابع عصبه مولي المتأفة الذكور) أي اذا لم يوجد
 مولي المتأفة يمطي المال لمن يعصبه من الذكور . وكونه عصبه
 نسبية لمولى المتأفة لا ينافي كونه عصبه سببية للميت
 تنبيه جعل شارح الخلاصة بعد عصبه المعتقد النسبية
 عصبته السببية وهو معتق المعتقد ثم عصبته . وجمله مقدما
 على الرد ولذا عد الاصناف احد عشر . (كن ترك ابن معتق
 يكسر التاء أو أباه) فالمال كله لابن في الاولى وللأب في
 الثانية (وليس هنا) أي في باب عصبه مولى المتأفة النسبية
 (للنساء ولاء) حتى لو مات عن ابن وبنت معتقه فالمال لابن
 ولا شيء للبنت (لقوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من
 الولاة الا ما اعتقن أو أعتقن من اعتقن أو كاتبين أو كاتب من
 كاتبين أو دبرن أو دبر من دبرن) تهليل لقوله وليس هنا
 للنساء ولاء . وتامه أوجر ولاء معتقن أو معتق معتقن .
 وقد بسط الكلام على معنى الحديث في رد المحتار فراجع

(و) الصنف (الخامس) الرد على ذوي الفروض النسبية) لبقاء قرابتهم بعد أخذهم فرائضهم دون ذوي الفروض السببية لانه لا رد على الزوجين لانقطاع النكاح الذي هو سبب الارث بالموت (بقدر نسب حقوقهم) أي يعتبر فيه نسبة مقادير السهام بعضها لى بعض ويرد الباقي عليهم بحسبها (ان لم تكن عصبة نسبية ولا سببية) أي يرد على ذوي الفروض عند عدم وجود العصبة النسبية أو السببية (كمن ترك بنتا وبنت ابن) ولم يكن هناك عاصب فجمع المال لهما فرضا ورداءً وأصل مسئلتها أربعة للبنت ثلاثة ولبنت الابن واحد لانه اذا كان من يرده عليه جذبين مع عدم أحد لزوجين يكون أصل المسئلة السهام والسهام هنا أربعة لان أصل المسئلة ستة ولهما منها أربعة للبنت النصف ثلاثة ولبنت الابن السدس واحد والمجموع أربعة فهي أصل مسئلتها . اما اذا كان من يرده عليه جنسا واحداً مع عدم أحد لزوجين فالمسئلة من رؤسهم كما اذا ترك بنتين أو أختين أو جدتين فتجعل المسئلة من اثنين ابتداءً قطعاً للتطويل

(و) الصنف (السادس) ذوي الارحام) أي اذا لم يكن من يرده عليه يعطى المال لذوي الارحام (وهم) لفئة الاقارب

معلقا سواء كانوا من جهة الولاد أولا . واصطلاحا (أقرباء الميت) لذين هم (ليسوا بذوي فرض ولا عصبه) ويأخذون كل المال وما بقي من أحد الزوجين لعدم لرد عليهما (عند عدم من ذكر) أي عند عدم ذوي الفروض النسبية والعصبات (كمن ترك ابن بنت أو جدا فاسداً) فجميع المال لابن البنت في الاولى وللجد الفاسد في الثانية لان المنفرد منهم يحوز جميع المال (و) الصنف (السابع مولي المولاة) أي عدم ذوى الارحام يعطي المال لمولي المولاة (وهو من عاهد انسانا مجهول النسب بان يدفع دية جنائته اذا جنى ويرثه اذا مات) أي قبل مولاة الميت حين قال له أنت مولاي ترثي اذا مات وتقبل عني اذا جنيت ولم يكن من العرب ولا من معايتهم ولا له وارث نسبي ولا عقل عنه بيت المال أو مولي المولاة آخر فيرثه القابل بلا عكس الا ان شرط ذلك من الجانيين وتحقت الشروط فيها . وله أن يرجع ما لم يعقل عنه مولاة . ويدخل في المقدم اولاده الصغار . وكذا من يولد له بمذ ذلك وليس الاسلام على يده شرطا كما ان الذكورة ليست بشرط (كمن ترك مولى مولاة) فله كل المال وان كان معه أحد

الزوجين فله الباقي بمد فرضه

(و) الصنف (الثامن عصبية مولى الموالاة الذكور) على ترتيب عصبية مولى العتاقة (كمن ترك ابن مولى الموالاة)

فله كل المال وان كان معه احد الزوجين فله الباقي

(و) الصنف (التاسع المقرله بنسب) محمول (على الغير)

كابن اخي وابن ابني فان هذا الاقرار تضمن حمل النسب على الغير وهو الاخ في المثال الاول والابن في المثال الثاني .

واحتز به عما اذا لم يتضمن تحميل النسب على غيره كما اذا اقر لجهول الذب بانه ابنه فانه يوجب ثبوت النسب منه

ويندرج في الورثة النسبية اذا اشتمل الاقرار على شرائط صحته (ولم يثبت) ذلك النسب (بانه او اقرار من الغير) قيد ثان

وذكر الثالث بقوله (وايس له وارث غيره) اي ايس للمقر وارث مملوم . وزاد في السراجية رابعا وهو موت المقر

على اقراره لانه اذا رجع لم يعتد به فلا يرث . وزيد خامس وهو كون المقر له مجهول النسب فالقيود خمسة . واذا

اجتمعت هذه الصفات في المقر له كان الاقرار صحيحا في حق المقر . حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث لكنه

مؤخر في الارث عن عصبية مولي الموالاة ويكون هذا الاقرار
وصية منى . ولذا صح رجوعه عنه . ولا ينتقل الى فرع المقر
له ولا الى اصله (كمن اقر لانسان) مجهول النسب (انه اخوه)
ولم يثبت نسبه من أبيه (ومات) مصرأ على اقراره (وليس له
وارث) معلوم (غيره) فجميع المال لهذا المتر له وله الباقي بعد
فرض احد الزوجين اذا كان معه احد الزوجين

(و) الصنف (الماشر الموصى له بما زاد على الثلث ولو بكل
المال ومات الموصى لآ عن وارث) فتكمل له وصيته لان سنعه
عما زاد عن الثلث كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم احد فله
عندنا ما عين له كاملا . (ثم عند عدم هؤلاء الاصناف العشرة)
المتقدمة (يأخذ التركة بيت المال) أي توضع التركة في بيت
المال (على) سبيل (انها ما ضائع يصرف في مصالح
المسلمين) لا على سبيل الارث

(الباب الثاني في معرفة اصحاب الفروض و) معرفة
(احوالهم) وعدادهم (اعلم ان اصحاب الفروض) اي اصحاب
السهام المستحقين لها سواء علم استحقاقهم لها بنص الكتاب
او بغيره من الدلائل (اثنا عشر) نفسا بطريق البسط في

الاخت دون الجدة . (اثنان) منها (من السبب وهما الزوجان)
(ولكل) واحد (منهما) أي من الزوجين (حالتان) . الحالة
(الاولى النصف للزوج) مع عدم الولد أو ولد الابن ذكراً
كان أو أنثى (كمن ترك زوجاً) أي كامرأة ماتت وتركت زوجاً
(وأخاً) فللزوج النصف فرضاً والباقي للاخ تعصيباً . والمسئلة
من اثنين وتصح منهما (والرابع للزوجة) فصاعداً (كمن ترك
زوجة وأباً) فللزوجة الربع فرضاً والباقي للاب تعصيباً . والمسئلة
من أربعة وتصح منها (وذلك) أي كون النصف للزوج
والربع للزوجة فصاعداً (عند عدم الولد أو ولد الابن وان سفل)
ذكراً كان أو أنثى . (والحالة) اثنان (الربع للزوج) مع الولد أو
ولد الابن وان سفل ذكراً كان أو أنثى (كمن ترك زوجاً)
أي كامرأة ماتت وتركت زوجاً (وولداً) فللزوج الربع فرضاً
والباقي للابن تعصيباً . والمسئلة من أربعة وتصح منها (والثلث
للزوجة) فصاعداً مع الولد أو ولد الابن وان سفل ذكراً
كان أو أنثى (كمن ترك زوجة وولداً) فللزوجة الثلث فرضاً
والباقي للولد تعصيباً . والمسئلة من ثمانية وتصح منها . (وعشرة
من النسب) عطف على قوله اثنان من السبب (ثلاثة) منها

(من الرجل) أي الذكور (وهم الاب . والجد الصحيح) أبو
الاب وان علا (وهو الذي لم يتخلل في نسبه) أي لم يتوسط
في نسبه (الى الميت أم . والاخ لام . وسبمة من النساء) وبسط
الجدة ثمانية (وهن) أي النساء السبع (الام والجدة
الصحيحة) من جهة الام أو الاب (وهي التي لم يتخلل في
نسبها الى الميت أب فاسد) أي التي لم يتوسط بينها وبين الميت
أب فاسد كام أب الام (والبنت) الصلبية (وبنت الابن)
وان سفلت (والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت لام)
ثم أخذ بين ما لكل من الاحوال فقال

(فلاب ثلاث احوال) . الحالة (الاولى الفرض المطلق)
أي الخالص عن التعصيب (وهو السدس) وذلك (عند
وجود الابن أو ابن الابن وان سفل) اي نزل (كمن ترك
أبا وابنا) فلاب السدس فرضا والباقي للابن تمصيبا والمسئلة
من ستة وتصح منها . (والحالة الثانية التعصيب المطلق) اي
الخالص عن الفرض (وهو عند عدم الولد او ولد الابن)
ذكر آ كان او انثى (وان سفل) فيأخذ كل المال تمصيبا ان لم
يكن ثمة صاحب فرض (كمن ترك ابا لا غير) وان كان معه

صاحبة فرض كالام فيأخذ الباقي تمصيبا كما هو مفهوم قوله تعالى . فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث . والحالة (الثانية الفرض والتمصيب) معا وذلك (عند وجود البنت او بنت الابن وان سفلت) اي نزلت (كمن ترك ابا وبنتا) خلا بنت النصف فرضا والباقي للاب فرضا وتمصيبا . والمسئلة من ستة وتختصر الى اثنين

(وللجد) الصحيح (اربع احوال) وهي الاحوال (الثلاث المذكورة للاب) وهي الفرض المطلق . والتمصيب المطلق . والفرض والتمصيب معا وذلك (عند عدمه) اي عند عدم الاب . والحالة (لرابعة الحجب عند وجود الاب) به (كمن ترك ابا وجداً) فجميع المال للاب ولا شيء للجد لحجبه به (وللأخ لام ثلاث احوال ستأتي مع اخته) وهي على ما سيأتي الثالث للاتنين فصاعداً والسادس للمنفرد منهم . وسقوطهم بالولد أو ولد لابن وان سفل ذكر أو أنثى وبالاب والجد الصحيح

(وللأم ثلاث احوال) . الحالة (الاولى السادس) وذلك (عند وجود الولد او ولد الابن وان سفل) ولفظ الولد

يَتَنَاوَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى (أَوْ الْإِثْنَيْنِ فَكَثْرٌ مِنَ الْإِخْوَةِ
 وَالْإِخْوَاتِ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانُوا) أَيِّ سِوَاءٍ كَانُوا مِنْ جِهَةِ الْآبِ بْنِ
 مِمَّا أَوْ مِنْ جِهَةِ الْآبِ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْإِمِّ (كَمَنْ تَرَكَ أُمَّهُ وَوَلَدًا
 أَوْ) أُمَّهُ (وَوَلَدَ ابْنَ أَوْ) أُمَّهُ (اخْتَيْنِ) فَكَثْرٌ فَلِلْإِمِّ السُّدُسُ
 فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ . (وَ) الْحَالَةُ (الْإِثْنِيَّةُ ثَلَاثُ كُلِّ الْمَسَائِلِ عِنْدَ
 عَدَمِ مَنْ ذَكَرَ) مِنْ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ أَوْ الْإِثْنَيْنِ فَكَثْرٌ مِنَ
 الْإِخْوَةِ وَالْإِخْوَاتِ (كَمَنْ تَرَكَ أَبًا وَأُمَّهُ) فَلِلْإِمِّ ثَلَاثُ فَرَضًا
 وَالْبَاقِي لِلْأَبِ تَنْصِيبًا كَمَا هُوَ مَفْهُومٌ آيَةٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ كَمَا مَرَّ .
 وَالْمَسْئَلَةُ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَتَصَحُّحُ مِنْهَا . (وَ) الْحَالَةُ (الْإِثْنِيَّةُ ثَلَاثُ الْبَاقِي)
 بَعْدَ فَرَضِ أَحَدِ لُزُوجَيْنِ (مَعَ أَحَدِ الزُّوْجَيْنِ) وَالْأَبِ (عِنْدَ
 عَدَمِ مَنْ ذَكَرَ) مِنْ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ أَوْ الْإِثْنَيْنِ فَكَثْرٌ مِنَ
 الْإِخْوَةِ وَالْإِخْوَاتِ . وَتَحْتِ هَذِهِ صُورَتَانِ تَسْمِيَانِ بِالْفِرَاوِينِ
 لِشَهْرَتِهِمَا كَالْكُوكَبِ الْأَعْرَابِيِّ وَالْمَرِيَّتَيْنِ لِقَضَاءِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
 وَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِمَا بِذَلِكَ . فَإِذَا كَانَتْ مَعَ لُزُوجَةٍ وَالْأَبِ (كَمَنْ
 تَرَكَ زَوْجَةً وَأَبًا وَأُمَّهُ) يَكُونُ ثَلَاثُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزُّوْجَةِ
 وَبِمَا . لِأَنَّ أَسْلَ الْمَسْئَلَةِ أَرْبَعَةٌ وَتَصَحُّحُ مِنْهَا . لِلزُّوْجَةِ لِرَبْعٍ وَاحِدٍ
 وَالْبَاقِي ثَلَاثَةٌ لِلْإِمِّ وَوَاحِدٌ وَالْبَاقِي لِلْأَبِ . وَإِذَا كَانَتْ مَعَ

الزوج والاب يكون ثلث الباني بمد فرض الزوج سدس لان اصل
المسئلة ستة وتصح منها . للزوج النصف ثلاثة والباقي ثلاثة
نظما واحدا للام والباقي للاب تعصيا . اما اذا كانت مع
الجد واحد الزوجين فلها ثلث جميع المال كما تقدم

(وللجدة) الصحيحة وهي التي لم تدل بجده فاسد
(حاتان) ١٠ امة (الاولى السدس) وذلك (عند عدم الام)
سواء كانت لام أو لاب وسواء كانت واحدة أو اكثر اذا
كن صحیحات متحاذيات في الدرجة . وطريق معرفة الوارثات
منهن ان تذكر بمقدار العدد الذي تريده لفظة أم ثم تبدل الام
الاخيرة من طرف الميت باب في كل مرتبة الى أن يبقى أم
واحدة . فلو سئلت عن اربع جدات وارثات مثلا فتقول أم
أم أم أم . أم أم أم أب . أم أم أب أب . أم أب أب أب .
قالاولى أمية والبواقي أبويات . ولا يتأني التعداد في الاميات
مع الصحة لانه متى تخللن أب يكون فاسدا وما فوqe من
الجدات فاسدات . فالجدة الصحيحة من جهة الام واحدة
أبدأ (كمن ترك جدة) أمية أو أبوية (وولداً) فللجدة السدس
والباقي للولد تعصيا . والمسئلة من ستة وتصح منها . (و)

الحالة (الثانية الحجب عند وجود الام) بالام يعني ان الجدة
مطلقا والجديات يسقطن بالام (كمن ترك أما وولدا و جدة)
فالام السدس فرضا والباقي للولد تمصيبا ولا شيء للجدة
لحجبا بالام . والمسئلة من ستة وتصح منها

نذيه الجدة لاب تسقط بالاب لادلائها به . وكذا تسقط
بالجد ان أدلت به اما اذا لم تدل به فلا يحجبا وان علت كام
أم الاب فانها ترث مع الجد لانها ليست من قبله بل هي زوجته
ان كان بعدها عن الميت بدرجة واحدة . أو أم زوجته ان كان
بعدها بدرجتين

نذيه آخر . الجدة البدي من أي الجهتين كانت تحجب
بالقربى من أي الجهتين كانت سواء كانت القربى وارثة أو
محبوبة كام الاب المحبوبة بالاب فانها تحجب أم أم الام
(وللابنت) الصالبة وعبارة غيره بنات بالجمع وهي أولى
(ثلاث احوال) . الحالة (الاولى النصف للواحدة كمن ترك
بناتا وشقيقا) فللابنت النصف فرضا والباقي للشقيق تمصيبا
والمسئلة من اثنين وتصح منها . (و) الحالة (الثانية الثلثان
لثنتين فاكثر كمن ترك بنتين وأخا) شقيقا أو (لاب) فللبنتين

الثلاثة ان فرضا والباقي للاخ تمصيبا . والمسئلة من ثلاثة وتصح
منها . (و) الحالة (الثالثة التمصيب عند وجود أخ لمن)
به أي تمصيبهم باخيهن (للذكر ضعف الانثى كمن ترك ابنا
وبنتين) فللذكر مثل حظ الانثيين . والمسئلة من أربعة عدد
رؤسهم ببسط الابن برأسين وتصح منها
(وابنت الابن) عبارة غيره بنات بالجمع وهي اظهر
(ست احوال) . الاحوال (الثلاث المذكورة في) احوال
(البنت) الصلية وذلك (عند عدم الولد) الصلي عبارة
السراجية عند عدم بنات الصلب قال في شرح السيد لان
النص ورد فيمن صريحا فاذا عدم من قامت بنات الابن مقامهن اه
(وثلاثان عند وجود البنت) الصلية . (احدهما) أي احدي
الحالتين (السدس) مع الواحدة الصلية (تكلمة للاثنتين)
عند عدم الغلام المعصب لمن (كمن ترك بنتا وبنت ابن و) اخا
(شقيقا) اولاب فللبنت النصف فرضا وللبنت الابن السدس
تكلمة للاثنتين والباقي للاخ تمصيبا . والمسئلة من ستة وتصح
منها . (وثانيتها) أي ثانية الحالتين (التمصيب ان كان في درجتها
ابن ابن) به (للذكر ضعف الانثى كمن ترك بنتا وأولاد ابن

ذكورا وانانا) فلا بنت النصف فرضا والباقي لاولاد الابن .
 لئلا يكر مثل حظ الانثيين . قلت وفي جعل هذه الحالة خامسة
 نظر . لانه جعلها في امر ثالثة الثلاث لاول اذا التعميب باخيهن
 الذي هو الحالة الثالثة يشمل ما اذا كن مع صلبية أو صليبتين
 فاكثر أو مع عدم الصليات . ولو نظر الي كل من هذه .
 لزادت الاحوال على الست مع انه تبع غيره وعدها ستا . قال في
 شرح الخلاصة . والرابعة لمن السدس مع الواحدة الصلية تكلمة .
 ثلاثين . الا ان يكون بمحدثين غلام سواء كان اخاهن أو ابن .
 عمهن . أو يكون أسفل منهن سوا كان ابن اخيهن أو كان ابن
 ابن عمهن فانه يعصب من فوقة اذا لم تكن صاحبة سهم .
 والحالة الخامسة سقوطهن بالصليبتين . الا ان يكون بمحدثين
 غلام سوا كان اخاهن أو ابن عمهن . أو يكون أسفل منهن
 سوا كان ابن اخيهن أو ابن ابن عمهن اه . بقي ان التقييد بقوله .
 ان كان في درجتها أي محاذيا لها بالنظر الى التعميب في جميع
 النصف الباقي من فرض الصلية كالمثال الذي مثل به . أما
 التعميب في الثالث فلا فرق فيه بين المحاذي والسافل . حتى
 لو مات عن بنت . وبنت ابن . وبنت ابن ابن . وابن وبنت ابن

ابن ابن . فالابن السافل يمصب من مثله ومن فوفه ممن لم تكن
صاحبة سهم . فلبنت الصلب النصف وابنت الابن السدس
تكملة الثلثين واثالث الباقي للابن واخوته وعمته للذكر مثل
حظ الانثيين . والمثلة من ستة وتصح من اثني عشر (واولاد
البنين المتفرقين كأولاد ابن واحد) ثم فرع عليه بقوله (فيقسم
المال بينهم على ماسر) أي للذكر مثل حظ الانثيين . (و) الحاملة
(السادسة الحجب عند وجود ابن) به (ولو كان مهن) أي
مع بنات الابن (ابن ابن) يعني ان بنات الابن يسقطن بالابن
الصابي سواء كن وحدهن أو مهن ابن ابن (أو بنتين) صليبتين
عطف على ابن أي ويسقطن عند وجود بنتين صليبتين . الا ان
يكون مهن غلام سواء كان اخاهن أو ابن عمهن كما تقدم . وبنات
الابن كالصليبتين عند عدمهما في كونهما مسقطتين لمن أسفل
منهما من بنات ابن الابن الا ان يكون مهن غلام (كمن
ترك ابنا واولاد ابن) فجميع المال للابن ولاشي لأولاد الابن
لحجبهم به (أو) ترك (بنتين وبنات ابن) فلاشي لبنات الابن
لسقوطهن بالبنتين وجميع المال للبنتين فرضا وردا ان لم يكن
حاصب . وان كان فلهما فرضهما الثلثان والباقي له

(والاخت الشقيقة خمس أحوال) عبارة السراجية
والخلاصة اخوات بالجمع . (الثلاثة المذكورة في البنت)
وهي النصف للواحدة والثلاثان للثنتين فاكثر والتمصيب باخيرين
أى الشقيق وذلك (عند عدم الولد وولد الابن وان سفل) والمراد
من الولد هنا البنات أي الاخوات الشقيقات كالصاليات عند
فقد البنات وبنات الابن . (و) الحالة (الرابة التمصيب مع
الغير) وذلك (عند وجود بنت أو بنت ابن) فاكثر فلهن الباقي وهو
النصف مع البنت والثالث مع البنتين فصاعدا لصيرورهن عصبية
معهن (كن ترك بنا أو بنت ابن وشقيقة فاكثر) فللابنت أو
بنت الابن النصف فرضا والباقي للشقيقة فاكثر تمصيبا . وان
استغرقت النروض التركية لا يكون للشقيقة فاكثر شيء كما لو
تركت بنتين وزوجا وأما واختا شقيقة . فاصل المسئلة اثنا عشر
وتمول لثلاثة عشر للبنتين اثنتان ثمانية وللزوج الربع ثلاثة
وللام السادس اثنان وسقطت الاخت . (و) الحالة (الخامسة
الحجب عند وجود اب أو جد) صحيح (وان علا او) عند وجود
(بن وابن ابن وان سفل) أي نزل (كن ترك ابا وشقائق وأشقا)
قلالكله لاب ولا شيء للاخوة والاخوات لحجبهم به

(والاخت لاب) عبارة غيره اخوات بالجمع (ست. احوال) عبارة السراحية والخلاصة سبعة احوال . (الثلاثة المذكورة في البنت) وهي النصف للواحدة والثشان لثنتين فكثر والتعصيب باخيهن وذلك (عدم أب وجد) صحيح وان علا (وولد وولد ابن) وان سفلى (وشقيق وشقيقة) الواو بمعنى او . (و) الحالة (الرابعة السدس) وذلك (عند وجود) أخت (شقيقة تكلمة لثنتين كمن ترك شقيقة واختا لاب) وعاصبا فلا شقيقة النصف فرضا وللأخت لاب السدس تكلمة لثنتين . الا ان يكون معها أخ لاب فيمصبها في النصف الباقي . وتسقط معه لو استغرقت الفروض التركية . فيكون أخا مشؤما لولاه لورثت . (و) الحالة (الخامسة التعصيب مع الغير) وذلك (عند وجود بنت أو بنت ابن) فكثر وان سفلى (ا) كمن ترك بنتا أو بنت ابن واختا لاب) فالأخت لاب الباقي وهو النصف مع البنت أو بنت الابن . أو الثالث مع اثنتين فكثر من البنات أو بنات الابن تعصبا . الا ان استغرقت الفروض التركية فلا يكون لها شيء كما لو تركت بنتين وزوجا وأما واختا لاب فاصلا كما تقدم اثنا عشر وتعول لثلاثة عشر للبنتين ثمانية وللزوج

ثلاثة وللأم اثنان وسقطت الاخت لاب . (و) الحالة (السادسة الحجب) وذلك (عند وجود اب أو جد) صحيح وان علا (أو ابن أو ابن ابن) وان سفل (أو) أخ (شقيق أو) اختين (شقيقتين) كمن ترك اختا لاب وواحد ممن ذكر (فلا شيء للاخت لاب لسقوطها بمن ذكر

تنبيه . جعل شارح خلاصة السقوط بالشقيقتين حالة سابعة . وعبارته ولهن أي الاخوات لاب حالة سابعة . وهي سقوطن بالعينيتين الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصبهن في اثنتي الباقي المذكور . مثل حظ الانثيين . فيكون أختا مباركا ويسقطن معه لو استغرقت الفروض التركة . انتهت بزيادة (ولولد الأم ذكر ا كان أو أنثى ثلاث أحوال) . الحالة (الاولى السدس للواحد) المنفرد ذكر ا كان أو أنثى (كمن ترك شقيقة وأختا أو اختا لام) وعاصبا فلا شقيقة النصف فرضاً ولولد الأم السدس فرضاً والباقي للعاصب . (و) الحالة (اثنا عشر للثلاث الانثيين فما كثر) ذكرين أو أنثيين أو مختلطين (ذكورهم كانوا في القسمة والاستحقاق) على السواء (كمن ترك أما واخوة و اخوات لام) وعاصبا فللأم السدس فرضاً ولبنات الأم الثلث

والباقي للماصب . (و) الحالقة الثالثة الحجب عند وجود أب أو جد (صحيح وإن علا) (أو ولد أو ولد ابن وإن سفل) أى نزل (ذكر) (كان) لولد وولد الابن (أو انثى) كمن ترك أختاً واختاً لاماً وواحداً ممن ذكر) من الأب والجد والولد وولد الابن فلا شيء لولد الام لسقوطه بكل ممن ذكر

تثبيته . ولم مما تقدم ان جملة أصحاب الفروض ثلاثة عشر . اربعة من الذكور وهم الزوج والاخ لاماً والأب والجد . وتسع من النساء وهن الزوجة والبنت وبنات الابن والام والجددة لاماً أو لاب والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت لام . وان جملة احوالهم اربعون . للزوج والزوجة اثنتان . وللولد لام ثلاث . وللأب ثلاث . وللجد أربع . وللبنات ثلاث . ولبنات الابن ست . وللأم ثلاث . ولكل من الجدتين اثنتان . وللشقيقات خمس . وللأخوات لاب سبع . فتأمل

(الباب الثالث في معرفة المصيبة) وأقسامهم وحكمهم . والمصيبة كما تقدم من يأخذ جميع المال اذا انفرد بجهة واحدة أو يأخذ ما يزيد من الفروض ان كان ثمة أصحاب الفروض . ويسقط ان لم يزد شيء . وأل في الفروض للجنس فيشمل

ما ابقاء فرض واحد . والتقييد بجهة واحدة احتراماً عن صاحب
 القرض فانه قد يأخذ الكل لكن فرضاً ورداً . فشمـل
 التعريف . العصبية بنفسه كالابن والعمـتق . والعصبية بنيره
 كابنت باخيها لانهما يأخذان ما أبقتـه النروض ويحوزان
 كل المال عند انفرادهما . والعصبية مع غيره كالاخت مع البنت
 فانها تأخذ ما أبقتـه النروض (أعلم ان العصبية تنقسم الى) قسمين
 عصبية (نسبية) وعصبية (سببية . فا) لعصبية (النسبية ثلاثة
 أقسام) . القسم الاول (عصبية بنفسها . و) الثاني (عصبية بنيرها . و)
 الثالث (عصبية مع غيرها . فاما العصبية بنفسها فهي) كل ذكر
 لا يدخل في نسبته الى الميت انثى وهو (أربعة أصناف على
 الترتيب الاتي) أي مقدم بعضها على بعض . فالصنف (الاول
 جزء الميت وهو ابنه ثم ان ابنه وان سفل) بفتح الفاء أي نزل
 (كمن ترك ابناً أو ابن ابن) فالمال كله للابن في الاولى ولابن
 الابن في الثانية . (و) الصنف (الثاني أصله) أي أصل الميت
 (وهو أبوه ثم جده الصحيح وان علا) والجـد الصحيح هو
 الذي لم يتوسط بينه وبين الميت انثى كما مر (كمن ترك أباً أو
 جـداً) صحيحاً فالمال كله للاب في الاولى وللجد في الثانية .

(و) الصنف (الثالث جزء أبيه) أى جزء ابى الميت (وهو أخوه الشقيق ثم أخوه لاب ثم ابن) الأخ (الشقيق ثم) ابن الاخ (لاب وان سفل) راجع لسكل من ابن الشقيق وابن الاخ لاب (كمن ترك) أخوا (شقيقا أو أخوا لاب أو) ترك (ابن) أخ (شقيق أو ابن أخ لاب) فاللأل كله للأخ فى الأولى والثانية ولابن الاخ فى الثالثة والرابعة . (و) الصنف (الرابع جزء جده) أى جده الميت (الصحيح) وان علا (وهو عمه الشقيق ثم) عمه (لاب ثم ابن العم الشقيق ثم) ابن العم (لاب وان سفل) راجع لسكل من ابن العم الشقيق وابن العم لاب . ومثل عمه عم أبه وجده وان علا (كمن ترك عمما شقيقا أو) عمما (لاب أو ابن عم شقيق أو) ابن عم (لاب) أو عم أبيه الشقيق أو لأب أو ابن عم أبيه الشقيق أو ابن عم أبيه لاب وهكذا . (والمراد) بالجد (الجد) الصحيح (وان علا يكن) عند التمدد (جزء الجد القريب يجب جزء الجد البعيد) فالعم وابنه ولو لأب يجبان عم الأب ولو شقيقا وعم الأب وابنه ولو لأب يجبان عم الجد ولو شقيقا وهكذا . (واما العصابة بنيرها فى) كل ائى تصير عصابة بانضمامها الى عصابة بنفسه وهى (أربعة اصناف

أيضا) . الصنف (الاول البنت) الصلبية (وأخوها) .
والمراد بالبنت الجنس فيشمل الثنتين فأكثر لانهن يصرق
عصبة باخهن . فيمصّب البنت الصلبية والبنتين فما فوق ابن
الميت الصلبي . أما مع ابن الابن فيفرض للواحدة النصف
ولثنتين فما فوق الثلثان (و) الصنف (الثاني بنت الابن وأخوها)
والبنتان فما فوق كذلك يعنى ان بنت الابن وبنتي الابن
فما فوق يصرق عصبة باخهن سواء كن مفردات او متعدّدات
(وكذا بنت ابن وابن ابن آخر وان سفل) أى كما ان ابن
الابن يعصب اخته كذلك يعصب بنت عمه (اذا كانت بمحذاه)
بدون شرط (أو) كانت (فوقه) كعمته وبنت عم أبيه بشرط
كونها ليست صاحبة سهم كما ذكره بقوله (ممن لم تكن ذات
سهم) أى صاحبة سهم مقدر (لانه كاخيا) أى مثل أخيا في
الحكم . كمن مات وترك بنتا . وبنت ابن . وبنتي ابن ابن
آخر . وابن وبنت ابن ابن ابن آخر . فلأولى وهي بنت الصلب
النصف فرضا . ولبنت الابن السدس تكملة للثنتين . وآخرها
من بنتي ابن الابن وابن وبنت ابن ابن الابن الباقي للذكر
مثل حظ الانثيين . والمسئلة من ستة وتصح من ثلاثين .

أما تمثيل المصنف له بقوله (كمن ترك بنت ابن وبنتي ابن ابن آخر
وبنت وابن ابن ابن آخر فلا ولي المصنف وغيرها للذكر
ضعف الاثني) فهو غير صحيح . لان بنت الابن في مثاله لها
النصف وبنتي ابن الابن لها السدس تكملة الثلثين والباقي وهو
الثالث لبنت ابن ابن الابن واخيها للذكر ضعف الاثني . واصل
مسئلتهم ستة وتصح من ستة وثلاثين . فقوله فلا ولي النصف
ظاهر . وقوله وغيرها للذكر ضعف الاثني غير صحيح كما قلنا
(و) النصف (اثلاث الاخت الشقيقة وشقيقها) فهي عصبه به .
والمراد الجنس كما مر . أما مع الاخ لاب فيفرض للشقيقة
النصف والشقيقتين فاكثر الثلثان . (و) النصف (الرابع الاخت
لاب) وكذا الاختان لاب فاكثر (وشقيقها) لا ولي مع أخ
لاب لاميت يشمل ما اذا كان أخا لاب فقط (وذلك لان كل
واحدة من هؤلاء) النسوة (لاربع) وهن البنت وبنت الابن
والاخت الشقيقة والاخت لاب (تصير عصبه باخيها) فيقسم
المال بينهم (للذكر ضعف الاثني) أي مثل حظ الانثيين (بدليل
قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين)
واجع للصف الاول والثاني . وقوله تعالى (وان كانوا أخوة

رجالاً ونساءً فلذلك كرمثل حظ الانثيين) راجع للصنف الثالث والرابع . (واما العصبة مع غيرها فهي كل انثي تصير عصبية مع انثي اخرى و) هي (تنقسم الى صنفين . اولهما) أى أول الصنفين (الاخت الشقيقة) فاكثر (مع البنت) الصلبية فاكثر (أو) مع (بنت الابن) فاكثر (وان سفلت) أى نزلت (كمن ترك) اختا (شقيقة و بنتا أو بنت ابن) فللبنت أو بنت الابن النصف فرضا والباقي للشقيقة تعصيبا . (وثانيهما) أى ثانی الصنفين (الاخت لاب) فاكثر (مع البنت) الصلبية فاكثر (أو بنت الابن) فاكثر (وان سفلت) أى نزلت (كمن ترك اختا لاب و بنتا أو بنت ابن) فللاخت لاب الباقي بعد فرض البنت أو بنت الابن (وذلك لان كل واحدة منهما) أى من الاخت الشقيقة والاخت لاب (تأخذ الباقي مع البنت أو بنت الابن) فاكثر (لقوله صلى الله عليه وسلم . اجعلوا الاخوات مع البنات عصبية) والمراد من الجمع ههنا الجنس أى جنس الاخوات مع جنس البنات وجعله في الدر من كلام القرظيين (والمراد بالاخوات) في الحديث أو في كلام القرظيين الاخوات (الاشقا أو) الاخوات (لاب) دون الاخوات لام لسقوطين بالاولاد مطلقا ولان

الاخت لام لا تكون عصبية بالغير فمدم كونها عصبية مع الغير
من باب أولى . (وأما العصبية السببية فهي قسمان) . أحدهما
(مولى عتاقة) وهو كل من يصير عصبية بسبب الاعتناق ذكر
كان أو أوثي وان كان المعتقد غير وحه الله تعالى . كان اعتقه
للمرسول أو المولى أو اعتقه للشيطان أو اعتقه على أنه مائة أو
اعتقه بشرط ان لا ولأ عليه أو على مال أو استيلا داني غير ذلك
(وثانيهما) (مولى موالاة) وهو كما تقدم القابل موالاة الميت
حين قال له انت مولاي ترثني اذا مت وتعقل عنى اذا جنيت
(ثم عصبتهما النسبية من المذكور) دون الاناث (وهي العصبية
بنفسها) ثم العصبية السببية لهما كمتق المعتقد (على الترتيب المار)
المذكور في الباب الاول من تقديم المعتقد ثم عصبته النسبية ثم
السببية ثم الرد على ذوى الفروض ثم ذوى الارحام ثم مولى
الموالاة ثم عصبته

(والخاصل) في هذه الباب . (ان جزء الميت) وهو ابنه ثم ابن ابنه
وان سفل (مقدم على) الاصناف (الكل) عند اجتماعهم . (ثم أصله)
وهو الاب والجد له وان علا . (ثم فرع أبيه) وهو الاخوة وبنوهم
وان سفلوا . (ثم فرع جده) الصحيح (كما مر) أول الباب وهم

الأعمام وبنوهم وان سفلا . (واذا استوي جماعة من العصابة في
 درجة) واحدة مع تفاوتهم في القوة (يقدم ذو القرابتين على)
 ذي (قرابة واحدة كشقيق واخ لاب) فالمال للشقيق دون الاخ
 لاب (وعند التناوت) في الدرجة (يقدم القريب على البعيد) في
 الدرجة (كاخ لاب وابن) أخ (شقيق) فالمال كله الاخ لاب دون
 ابن الاخ الشقيق . (واذا اجتمع جماعة) من العصابة (في درجة
 واحدة) مع استوائهم في القوة (قسم نصيب تلك الدرجة بينهم
 سوية) باعتبار رؤسهم لا اصولهم (كابن أخ وعشرة نى أخ اخر
 فانه) أى النصيب (تقسم بينهم) على (أحد عشر سهما) اعتبارا
 لرؤسهم (لكل واحد منهم سهما)

تنبيه . علم مما تقدم ان المنفرد من الاصناف الاربعة يجوز
 جميع المال . واذا تمددوا فالتقديم فيهم . أولا بالجهة فالبنوة
 تقدم على الابوة والابوة تقدم على الاخوة والاخوة تقدم على
 العمومة فيقدم الابن ثم ابنه وان سفلا ثم الاب ثم الجد الصحيح
 وان علا وهكذا . ثم بالقرب فيقدم الابن على ابن الابن
 ويقدم الاب على الجد ويقدم الجد على أب الجد ويقدم الاخ
 على ابن الاخ ويقدم العم على ابن العم ويقدم ابن عمه على عم أبيه

وهكذا لو مات . ثم بالقوة وهي لا تتأني الا في جهة الاخوة
والعمومة كان يكون بعضهم لأبوين وبعضهم لاب فالاخ
لابوين يقدم على الاخ لاب وابن الاخ لابوين يقدم على
ابن الاخ لاب والعم لابوين يقدم على العم لاب وابن العم
لابوين يقدم على ابن العم لاب ويقاس عليهم عمومة الاب
والجد قال الجعبري

وبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجمالا
وعند اتحاد جهتهم واستواء درجاتهم وقوتهم كابن اخ
وعشرة بنى أخ آخر يقسم المال بينهم باعتبار رؤسهم لا اصولهم
على احد عشر سهما

(و) اعلم (ان المحجوب) من الورثة (بغيره) منهم (فسمان أولهما)
أي اول القسمين (المحجوب حجب نقصان) بانتقال من فرض
إلى فرض اقل منه (وهو) أي المحجوب حجب نقصان (خمسة
أنواع) من الورثة . النوع (الاول الزوج فانه يحجب من) فرض
(النصف الى) فرض (الربع بالولد) او ولد الابن وان سفل ذكرا
كان الولد او أنثى . (و) النوع (الثاني الزوجة فانه يحجب من)
فرض (الربع الى) فرض (الثمن بالولد ايضا) او ولد الابن وان

سفل ذكراً كان أو أنثى . (و) النوع (الثالث بنت الابن) الاولى
منه بنات بالجمع (فانها) أي بنت الابن (تحجب من) فرض
(النصف) الى فرض السدس (أو) البنتان فاكثر فانها يحجبان من
فرض (الثالين الى) فرض (السدس) بالبنت الصليبة . فقوله
(بالبنتين فاكثر) غير صواب . وذلك لان بنت الابن اذا انفردت
عن بنت الصاب يفرض لها النصف ومعهما يفرض لها السدس
تكملة الثلثين . وبنتا الابن فاكثر فرضهما الثلثان ومع الصليبة
يفرض لها السدس تكملة الثلثين كما تقدم بيانه في الباب الثاني
(و) النوع (الرابع الاخت لاب) والاختان لاب فاكثر (فانها
تحجب من) فرض (النصف) الى فرض السدس (أو) يحجبان من
فرض (الثالين الى) فرض (السدس) بالاخت الشقيقة . فقوله
(بالشقيقتين فاكثر) غير صواب كما تقدم في بنت الابن . (و)
النوع (الخامس الام فانها تحجب من) فرض (الثالث الى) فرض
(السدس بالولد) الصليبي ذكراً كان أو أنثى (أو ولد الابن وان
سفل) ذكراً كان أو أنثى (أو الاثنين من الاخوة والاخوات
فاكثر من اي جهة كانوا) أي اشتما او لاب او لام او مختاطبين
وكذا تحجب من ثلث كل المال الى ثلث الباقي بعد فرض

أحد الزوجين مع زوج أو زوجة وأب بهما
(وتانيهما) أي ثاني القسمين (المحجوب حجب حرمان وهو
عشرة) على ما هنا والافوا أكثر منها. (الاول ابن الابن وان
سفل) أي نزل (فانه يحجب بالابن) الصلي وبابن ابن اعلى منه
مع عدم الصلي. (والثاني الجد) الصحيح (وان علاقاه يحجب
بالاب) وبجد صحيح اسفل منه مع عدم الاب. (والثالث) الاخ
(الشقيق فانه يحجب بواحد من اربعة وهي) أي الاربعة (الاب
والجد) الصحيح وان علا (والابن) الصلي (وابن الابن وان سفل)
أي نزل. (والرابع) الاخ لاب فانه يحجب بواحد من ستة وهي
أي الستة (هؤلاء الاربعة) المتقدمة من الاب والجد والابن
وابن الابن (و) الاخ (الشقيق و) الاخت (الشقيقة اذا صارت
عصبية مع البنت) الصلية (أو بنت الابن) وان سفلت. (والخامس
ابن) الاخ (الشقيق فانه يحجب بواحد من ثمانية وهي) أي الثمانية
(هؤلاء الستة) المتقدمة من الاب والجد والابن وابن الابن
والشقيق والشقيقة (والاخ لاب والاخت لاب اذا صارت
عسبة مع الغير) وهو البنت أو بنت الابن. (والسادس) ابن
الاخ لاب فانه يحجب بواحد من تسعة) وهي أي التسعة

(هؤلاء الثمانية) المتقدمة (وابن) الصلب للاخ (الشقيق) .
 فقوله (وان سفل) غير صواب . لانه لومات عن ابن اخ لاب
 وابن ابن اخ شقيق يكون المال لابن الاخ لاب دون ابن ابن
 الاخ الشقيق لقرب الاول في الدرجة وبعد الثاني كما في التنبيه
 من ان التقديم بقرب الدرجة ثم بالقوة . (والسابع العم الشقيق)
 للميت (فانه يحجب بواحد من عشرة وهي) أي العشرة (هؤلاء
 التسعة) المتقدمة (وابن الاخ وان سفل) أي نزل . (والثامن العم
 لاب) للميت (فانه يحجب بواحد من أحد عشر) نفسا (وهي)
 أي الاحد عشر (هؤلاء العشرة) المتقدمة (والم الشقيق)
 للميت . (والتاسع ابن العم الشقيق وان سفل) أي نزل . ولا
 وجه له فلو ابدله بقوله وان علا لكان أولى لانه المتوهم بخلاف
 السافل (فانه) أي ابن العم الشقيق (يحجب بواحد من اثني
 عشر) نفرا (وهي) أي الاثنا عشر (هؤلاء الاحد عشر)
 للمتقدمة (والم لاب) للميت . (والعاشر ابن العم لاب) للميت
 (فانه يحجب بواحد من ثلاثة عشر) نفسا (وهي) أي الثلاثة
 عشر (هؤلاء الاثنا عشر) المتقدمة (وابن العم الشقيق) الصابي .
 فقوله (وان سفل) غير صواب كما تقدم قريبا . (وهذا القسم)

أي المحجوب حجب حرمان (يحجب غيره) حجب نقصان
 وحجب حرمان . فحجب النقصان (كاخوين أو اختين) فصاعدا
 من أي جهة كانا (فانهما لا يرثان مع الاب) لحجبهما به (ويحجبان
 الام من) فرض (الثالث الى) فرض (السادس كمن) مات و
 (ترك ابا وأما وأخوة) لابوين أو لاب أولام فلام السادس
 فرضا والباقي للاب تمصيبا ولا شيء للاخوة لحجبهم بالاب
 والمسئلة من ستة وتصح منها . وحجب الحرمان كام الاب
 فانها لا تراث مع الاب لحجبها به وتحجب ام ام الام حجب
 حرمان . (وأما المحروم) عن الميراث بالسكينة لا يحجب غيره
 أصلا لا حجب نقصان ولا حجب حرمان (وهو) أي المحروم
 (الممنوع من الارث) بالسكينة (لمنني في نفسه) أي بسبب
 صفة قامت به من مواع الارث السابقة (فهو أربعة) تتر
 الاول (المملوك) بجمع أنواع الملك قنا كان أو مكاتبيا أو
 مدبرا أو أم ولد أو مبعضا . (و) الثاني (القاتل لمورثه ولو) كان
 القاتل شبه عمدا أو (خطأ) أو جري مجري الخطا . (و) الثالث .
 والرابع (المخالف لدين مورثه أو داره) ومخالفة الدار (بالنظر
 لكفار كما مر) في اللوانع . (وذلك) أي وبيان وجه منع

هؤلاء من الارث وعدم حجبتهم اغيرهم (لان كل واحد منهم)
 ي من الاربعة المتقدمة (جعل في استحقاق الارث والحجب)
 انيره (كائيت فلايرث) شيئا (ولا يحجب غيره) أصلا
 (لوات الاهلية) للارث والله أعلم

(الباب الرابع في معرفة ذوى الارحام) وحكمهم . وذوو
 الارحام لغة الاقارب . مطلقا من اى جهة كانوا . واصطلاحا
 الاقرباؤ لذين ليسوا من المصبات ولا من أصحاب السهام
 المقدرة . (أعلم ان ذوى الارحام اصنافهم أربعة) مرتبة (وترتيبهم
 كترتيب المصبة بنفسها) في تقديم الاقرب فالاقرب ولو انشئ .
 (الصنف الاول) من اصناف ذوى الارحام (جزء الميت
 وهو) اى جزء الميت ينحصر في اربعة وهي (اولاد البنات
 واولاد بنات الابن ذكورا كانوا او اناثا) راجع الى اولاد
 البنات واولاد بنات الابن (وان سفلوا) اى نزلوا وهو راجع
 لهما ايضا . (والحكم فيهم) اى في اولاد البنات واولاد بنات
 الابن (ان القريب منهم يحجبهم البعيد ان تفاوتت الدرجة) بينهم
 (كبت بنت فانها) مع كونها أنثى (تحجب ابن بنت الابن) الذكر
 لقربها منه في الدرجة . (وان استووا في الدرجة) مع كون البعض

ولد الوارث والبيض ولد غير الوارث . ولا بد من اختلاف
صفة اصولهم في الذكور والانوثة (يكون الترجيح بكون الاصل
وارثا اتفاقا) فيقدم ولد الوارث على ولد غيره (كبنيت بنت الابن
فاتها) مع كونها اثني (أولى من ابن بنت البنت) الذكر لان اصل
البنت وهو امها وارث بخلاف الابن فان أصله وهو امه غير وارث
(وان استووا) في الدرجة (ولم يكن فيهم ولد وارث) مع اتفاق
صفة الاصول (كبنيت بنت البنت مع بنت بنت بنت اخرى
أو) استووا في الدرجة و (كان الكل ولد وارث) ولا بد من
اتفاق صفة اصولهم ذكورة أو انوثة . (فان اتفقت صفة الاصول
في الانوثة كان بنت وبنت بنت بنت اخرى) و كبنيت بنت البنت
مع ابن بنت البنت . (أو) اتفقت (في الذكورة كبنيت ابن بنت
وابن ابن بنت) اخرى و كبنيت ابن بنت ابن مع ابن ابن بنت
ابن (اعتد بابد ان انفروع اتفاقا) بين محمد وأبي يوسف (فان
كان انفروع ذكورا فقط أو أنثى فقط تساوى في التسمية لسكن)
واحد (منهم سهم) واحد . (وان كانوا مختلطين) ذكور
وأنثى فللذكر ضعف الاثني . وان اختلفت صفة الاصول ذكورة
وانوثة وتوحدت انفروع بان كان لسكن أصل فرع واحد

وليس فيهم ذوجهتين (كبت ابن بنت مع ابن بنت بنت بنت اخرى .
فمعد أبي يوسف) رحمه الله (تعتبر ابدا ان الفروع) وتكون
القسمة عليها (ولا ينظر الى اختلاف) صفة (الاصول . فيقسم
المال بينهما) أي بين الذكر والانثى في هذا المثال (ثلاثا)
باعتبار رؤسهم ببسط الذكر براسين (ثلاثاه لالذ كروثله للانثى)
والمسئلة من ثلاثة وتصح منها . (وعند محمد) رحمه الله (ينظر
الى اختلاف) صفة (الاصول . فيقسم المال على على بطن
اختلاف) وهو البطن انثى هنا (ويجعل ما أصاب كل أصل
ثلاثة) . ان لم يقع بعده اختلاف كما في المثال المذكور (فتأخذ
الانثى) في هذا المثال (ثلثيه) لانه نصيب اصلها وهو أبوها (و
يأخذ الذكر ثلثه) لانه نصيب أصله وهو أمه عكس ما قسمه أبو
يوسف . أما اذا وقع بعده اختلاف بالذ كورة والانوثة في
بطن آخر أو أكثر فال محمد بعد ما قسم على أعلى بطن اختلاف .
جعل الذ كور طائفة والانات طائفة وقسم نصيب كل طائفة
على فروعهم بحسب صفاتهم . ان لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم
من البطون اختلاف بالذ كورة والانوثة بان يكون جميع
المتوسط بينهم ذكورا فقط أو أنثا فقط . أما ذ كان فيما بينهما

من البطون اختلاف فيجمع ما أصاب كل طائفة ويقسمه على أعلى الخلاف الذي وقع في أولادهم ويجعل الذكور طائفة والإناث طائفة على ما سبق . (وهذا) الخلاف (عند عدم تعدد الفروع) للأصول المختلفين (فان تعددت الفروع) كما رأينا بعضها وليس فيهم ذور جهتين (بان كان لاصل) مثلا (فرعان ذكران ولاصل) آخر (فرعان أنثيان ولاصل) آخر (فرع هو انثي كمن) مات و (ترك ابني ابن بنت وبنتي بنت بنت وبنت ابن بنت . فمئذ أبي يوسف) رحمه الله (يقسم المال على ابدان الفروع للذكر ضعف الانثي لاعتباره) أي أبي يوسف (الأبدان مطاقا) اختلفت صفة الأصول أو لا تعددت الفروع أو لا فيقسم المال عليهم اسباعا باعتبار رؤسهم والمسئلة عنده من سبعة وتصح منها . (وعند محمد) رحمه الله (يجمع بين صفة الاصل) ذكورة أو أنوثة (وعدد الفرع فيجعل الاصل متعددا بتعدد فرعه وبعده أن يجعل متعددا بوصف بصفته) أي بوصف الاصل بصفة نفسه (من ذكورة وأنوثة ولا تعتبر صفة الفرع فيقسم المال على أعلى بطن اختلف) وهو الثاني في هذا المثال ثمانا لان الابن الاول في البطن الثاني كائين لتعدد فرعه

والبنات فيه كبتين اتمدد فرعها والابن الثاني فيه على حاله لعدم تعدد فرعه فللابن الاول أربعة وللبنات اثنان والابن الثاني اثنان . ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة اخرى فيعطي الاثني عشر نصيب البنات ابنتها والستة نصيب الابنين لاولادهم . وهم اثنان وبنات للذكر مثل حظ الانثيين . والستة لا تنقسم على الخمسة عدد رؤس البنين وتباينها فنضرب الخمسة في الثمانية اصل المسئلة يحصل اربعون ومنها تصح اذا قد كان لبنات البنات اثنان فيضربان في خمسة يحصل عشرة فهي ابنتها وكان للابنين ستة فنضرب في خمسة يحصل ثلاثون نقسمها بين الولدين والبنات . للذكر مثل حظ الانثيين فكل ابن انا عشر وللبنات ستة . (وبقول محمد يفتى في جميع احكام ذوي الارحام لانه اشهر الروايتين عن الامام) أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه (الا ان مشايخ بخاري اذتاروا قول ابي يوسف يتسيرا على المفتى) . وصحح في المختلف والبسوط قول أبي يوسف (وعليه عمل ائمة خوارزم) أي على مختار . مشايخ بخاري عمل ائمة خوارزم . لكن علمت ان المفتى به قول محمد (والصنف الثاني) من اصناف ذوي الارحام (أصله)

أي أصل الميت (وهو الاجداد الفاسدون) وهم المدلون بمحض :
الانث (والجدات الفاسدات) وهن المدليات بالاجداد الفاسدين
(وان علوا) راجع لهما . (والحكم فيهم) أي الاجداد والجدات .
(نه يقدم منهم القريب) في الدرجة (على البعيد) فيها (سواء
كان) ذلك القريب (جهة الاب أو) من جهة (الام) وذلك
(ان تفاوتت الدرجة) فيما بينهم . سواء كان بعضهم مدليا بوارث .
دون البعض (كاب أم الام فانه) لقربه من الميت (أولى من
اب اب ام الام) . أو كان الكل مدليا بوارث (و) ذلك (كاب
أم الاب فانه) لقربه (أولى من اب ام اب الاب) . أو كان
الكل مدليا بغير وارث (و) ذلك (كام اب الام فانها) لقربها
(أولى من ام ام اب الام) وهذه حالة أولى . وذكر الثانية بقوله
(وان استوت درجاتهم) بتساوي الوسائط فيما بينهم وبين
الميت (و) اتحدت قرابتهم بان (كانوا) كلهم (من جهة اب الميت
فقط او) كانوا كلهم (من جهة امه فقط . فان اتفقت صفة من
ادلوا به في الذكورة او) اتفقت في (الانوثة اعتبرت ابدانهم)
في القسمة للذكر مثل حظ الانثيين كاب ام اب الام وام ام
يب الام . وكاب اب ام الاب وام اب أم الاب كما في

هاتين الصورتين مـيت مـيت

فان الجدة والجدة متحدان ام اب

فيمن يدايان به اذ لا يتصور اب ام

هناك اختلاف في صفة المدلى به ام اب

وهو ام ابي الام في المثال اب ام اب ام

الاول و ابو ام الاب في المثال ٢ ١ ٢ ١

الثاني فللاب اثنان ولللام واحد والمسئلة من ثلاثة وتصح منها .

فقول المصنف هنا (فان كانوا ذكورا أو أناثا تساووا في

القسمة كاب أم اب الاب . و اب ام ام الاب . وكام اب

ام الام . وام اب اب الام) غير صحيح . اذ لا يمكن

تعدد الاجداد الذكور ولا الجدات الاناث مع اتحاد المدلى

به بل الممكن اختلاط الذكر بالانثى كما ذكره بقوله (وان

كانوا مختطين فلذا ذكر ضمف الانثى كاب اب ام الاب وام

اب ام الاب) وكما في الصورتين المذكورتين . اذ ان المدلى

به فيهما الجد والجدة ولا يتصور ان يكون لكل منهما ابوان

ولا امان بخلاف الاب والام . وما مشل به لاجتماع

الذكور بقوله كاب ام اب الاب . و اب ام ام الاب .

ولاجتماع الاثنت بقوله وكام اب ام الام . وام اب اب الام
 كما في هاتين الصورتين ميت ميت
 فهو غير صحيح ايضا بل هو اب ام
 من قبيل الخلط . اذ ان اب ام ام اب
 هاتين الصورتين لاختلاف ام ام اب اب
 صفة المدلى به وسيأتي انه اب اب ام ام
 عند اختلاف صفة المدلى به ٢ ١ ١ ٢

كما في هاتين الصورتين يقسم المال على أول بطن اختلف وهو
 هنا البطن الثاني. والمسئلة من ثلاثة وتصح منها للاب في البطن
 الثاني اثنان واللام واحد ثم يدفع نصيب كل الى اصله كما سيأتي
 (وان اختلفت) مع استواء الدرجة واتحاد القرابة (صفة من
 ادلوا به) في الذكورة او الانوثة (فالمال يقسم عند محمد) وابي
 يوسف (على اول بطن اختلف للذكر ضعف الاثني) كما في
 الصنف الاول . سواء كان الكل مدليا بوارث . ولا يكونون
 الا ذكورا ومن جانب الاب كما في الصورة الاولى المجمولة في
 كلامه لاجتماع الذكور وعلمت ان المسئلة فيها من ثلاثة وان
 القسمة في البطن الثاني . وفيه 'ب' وام فللاب اثنان واللام واحد

ثم يدفع نصيب كل الى اصله . او كان الكل لا يدلى بوارث
كما في الصورة الثانية المجمولة في كلامه لاجتماع الانات
والمسئلة فيهما من ثلاثة ايضا والقسمة على البطن الثاني فلام
واحد وللاب اثنان ثم يدفع نصيب كل الى اصله . او كان
اليعض يدلى بوارث دون الاخرين . كاب اب الام . وام اب
الام . واب ام الام كما في هذه الصورة
والمسئلة فيها من ثلاثة والقسمة على اول
بطن اختلف وفيه اب وام فلاب اثنان
وللام واحد . ثم يقسم نصيب الاب على
اصليه وهما كـ ثلاثة رؤس يبسط الاب برأسين ولا تستقيم
الاثنان على ثلاثة فتضرب الثلاثة عدد الرؤس في الثلاثة
اصل المسئلة يحصل تسعة ومنها تصح اذا قد كان للاب اثنان
ضربناهما في ثلاثة حصل ستة فلايه اربعة ولامه اثنان وكان
لللام واحد ضربناه في الثلاثة حصل ثلاثة فهي لا يها . فقوله
(كاب ام اب الام . وام اب ام الاب) غير صحيح بل الصواب
اسقاطه لانه من خلط مقام بمقام . وذلك لان ما مثل به انما
هو لاختلاف القرابة لان ابا ام ابى الام من جهة الام وام ابى

لم الاب من جهة الاب وسيأتي انه عند اختلاف القرابة كما
في هذه الصورة يكون الثثان لقرابة الاب والثث لقرابة
الام . وكذا قوله (وعند ابي يوسف يقسم على الابدان كما
صر) غير صحيح ايضا . لانه لم ينقل الخلاف بين محمد و ابي
يوسف هنا بل نقل في رد المحتار اتفاقها وعبارته . وان اختلفت
الصفة فالقسمة على اول بطن اختلف للذكر ضمف الاتى ثم تجمل
الذكور طائفة والانات طائفة على قياس ما نقرر في الصنف الاول
اتفاقا وقد اعتبر ابو يوسف هنا اختلاف البطون وان لم يعتبره في
الصنف الاول والفرق له في المطولات اه (وان) اختلفت
قرابتهم مع استواء درجاتهم و (كانوا من جهتي الاب والام معا)
اي بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام (فلقرابة
الاب ضمف قرابة الام) اي الثثان لذوي قرابة الاب والثث
لذوي قرابة الام سواء كان الشكل يدلى بوارث كابي ام لاب
وابي ام الام . او كان البعض يدلى بوارث دون البعض الاخر
(كابي ام ابى الاب و ابي ام الام) او كان الكل لا يدلى
بوارث كالصورة المتقدمة المجمولة في كلامه مثلا لاختلاف

صفة المدلى به وكما في هذه الصورة مـمـيت
 فالثنان لقراية الاب واثات لقراية ام اب
 الام كانه مات عن اب وام ثم ما اصاب اب ام
 كل قراية يقسم بينهم كما لو اتحدت قرايتهم اب اب
 والضابط ان يقال اما ان يكون ام اب ام ابه

هناك استواء الدرجة اولا . فعلى ١ ٢ ٢ ٤
 الثاني الا قرب اولى . وعلى الاول اما ان تحدد القراية او تختلف
 فان اختلفت يقسم اثلاثا كما ذكرنا آنفا . وان اتحدت . فان
 اتفقت صفة لاصول فالقسمة على ابدان الفروع . وان لم تنفق
 يقسم المال على أعلى المال كما في الصنف الاول فتأمل
 تنبيه لا يرجح المدلى بوارث هنا على غيره بل هما سواء
 كما تقدم وهو الاصح

(والصنف الثالث) من اصناف ذوى الارحام (جزء ابويه)
 اى ابوى الميت (وهو) ينحصر في عشرة وهي (اولاد الاخوات
 الشقائق او) اولاد الاخوات (لاب) ذكورا كانوا أو أنثا
 فيما فهذه أربعة (وأولاد الاخوة) اولاد (الاخوات لام)
 ذكورا أو أنثا فيما وهذه أربعة أخرى (و) التاسع والعاشر

(بنات الاخوة الاشقاء أو) بنات الاخوة (لاب وان سفلوا)
 أي نزلوا . (والحكم فيهم ان القريب منهم أولي بالميراث من
 البعيد) كما في المصنف الاول والثاني (ذكر اكان) القريب
 (أو أنثى كينت اخت) لابوين أولاب أولام (فاتها) مع كونها
 أنثى (أولى) بالميراث (من ابن بنت أخ) كذلك لانها قرب
 منه . (وان استووا في درجة القرب) مع كون بعضهم ولد العصبية
 وبعضهم ولد نبي الرحم (فولد الوارث) العاصب (أولى)
 بالميراث (من ولد ذي الرحم كينت ابن أخ) لابوين أولاب
 (فاتها أولى) بالميراث (من ابن بنت أخت) لانها ولد العصبية
 وتقييد الاخ بكونه لابوين أو لاب احتراز عن الاخ لأم فان
 ولده ليس بعصبية . (وان استووا في القرب وكان الكل أولاد
 عصبية) كينت ابن الاخ لاب وام وبنت ابن الاخ لاب وام
 (أو) كان الكل أولاد (ذي فرض) كينت أخ لام وابن
 اخت لام (أو) كان الكل أولاد (ذي رحم) كينت بنت الاخ
 وابن بنت أخ آخر (أو) كان بعضهم أولاد عصبية وبعضهم الآخر
 (أولاد ذي فرض) كينت اخ لابوين وابن أخ الام (فمعد
 محمد) رحمه الله (يقسم المال على الاخوة والاخوات كأنهم هم

جعلي مذهب محمد تكون القسمة على الاصول اثلاثا لثان لبني
 الاعيان في الصورة لاولى ولبني العلات في الصورة الثانية
 وثالث لبني الأخياف فيهما . فاصل المسئلة ثلاثة واحد منها
 لبني الأخياف واثنان لبني الاعيان أو العلات ثم قسم نصيب
 كل على فرعه . فالواحد نصيب بني الأخياف لا يستقيم على
 فروعهم وهم ثلاثة رؤس فنحفظ الثلاثة . والاثنان نصيب
 بني الاعيان أو العلات واحد منهما للاخ فيدفع الى بنته وواحد
 للاخت لانها ساوت أخاها لتمدد فرعها والواحد لا يستقيم
 على فرعها أعني الابن واثبت لانها كثلاثة رؤس يبسط
 الابن براسين فنحفظ الثلاثة أيضا . ثم نطالب النسبة بين اثلاثتين
 المحفوظتين فنجدها المائلة فنكتفي باحدهما ونضربها في الثلاثة
 أصل المسئلة يحصل تسعة ومنها تصح . كان لبني الاعيان أو
 العلات من أصلها اثنان ضربناهما في جزء سهمي الثلاثة حصل
 ستة دفعنا منها ثلاثة الى بنت الاخ لانها نصيب ابيها فبقي
 ثلاثة نصيب الاخت دفعنا منها اثنين الى ابنها وواحد الى
 بنتها . وكان لبني الاخياف واحد ضربناه في الثلاثة حصل
 ثلاثة دفعنا واحدا منها الى بنت الاخ لام نصيب ابيها وبقي اثنان

حبيب الاخت لام لانها كاختين اتعدد فرعا دفعا هما الولديها
 فلكل واحد منهما واحد وعامت ان ذكور بني الاخياف
 واناثهم في القسمة سواء كاصولهم وهو مذهب محمد وعند
 ابي يوسف رحمه الله للذكر مثل حظ الانثيين . (وعند ابي
 يوسف) رحمه الله (يقسم المال بين فروع بني الاعيان) اي
 فروع بني الابوين (ثم) يقسم (بين فروع بني العلات) اي
 فروع بني الاب (ان لم تكن) اي توجد (فروع بني الاعيان)
 لان بني العلات يحجبون بني الاعيان (ثم) يقسم (بين فروع
 بني الاخياف) اي بني الام ان لم توجد فروع بني العلات
 (للذكر ضعف الانثى) ارباعا في الجميع كما تقدم (باعتبار
 الابدان) اي ابدان العروص وصفاتهم على ما مر في الصنف
 الاول (من مذهب) يعني انه يقدم عنده فروع بني الاعيان
 على غيرهم لانهم أقوى في القرابة فيجعل المال ارباعا فمطي
 ابن لاخت لاب وأم ربيع وبنت الاخ لاب وأم رباحا وبنت
 لاخت لاب وأم رباحا آخر فان لم يوجد فروع بني الاعيان
 يقسم المال على فروع بني العلات باعتبار ابدانهم لان قرابة
 لاب أقوى من قرابة الام فيجعل المال بينهم أيضا ارباعا

وبما لابن الاخت لاب وربيع لبنت الاخ لاب وربيع آخر
 لبنت الاخت لاب فان لم يوجد فروع بنى العلات يقسم المال
 على فروع بنى الاخفاف ارباعا ايضا باعتبار الابدان فتصح
 المسئلة على رأيه من أربعة (وقد عرفت) مما تقدم (انه) أي مذهب
 أبي يوسف (مفتي به لسهولة وعدم الغلط) لكن الذي عرف
 مما تقدم ان المفتي به قول محمد . وعبارته وبقول محمد مفتي في
 جميع احكام ذوي الارحام لانه أشهر الروايتين عن الامام
 الا ان مشايخ بخارى اخذوا قول أبي يوسف تيسيراً على
 المفتي وعليه عمل أئمة خوارزم اهل لفظ الفتوى ، كدالة التصحيح
 قالفتوى على قول محمد ولذا اقتصر عليه في الخلاصة وشرحها
 (والصنف الرابع) من اصناف ذوي الارحام (جزء جديد)
 أي جدي الميت (وهما) الجد (أبو الاب) (أبو الام) (جزء
 جديد) أي جدتي الميت (وهما) الجدة (أم الاب) (أم الام
 وهو) أي جزء جديد وجدتيه (الاخوال) لابوين أو لاب أو
 لام (والخالات الاشقاء أولاب أو لام) وهو لاء جهة اللام . ولا
 يتأني هنا تفاوت الدرجة في القرب بل في اولادهم ومن
 يبعدهم (والاعمام لام) فقط (والعلمات مطاقا) لابوين أو لاب

أولام . (والحكم فيهم) أي في صحاب الصنف الرابع (ان المفرد
منهم يأخذ جميع المال) لعدم الزام فاذا ترك عمه واحدة أو عمًا
واحدًا لام أو خالة واحدة كان المال كله لذلك الواحد المنفرد
عن نزاحمه (كالا صنف) الثلاثة (التي مر ذكرها) في كون المنفرد
منها يأخذ جميع المال لعدم الزام . (وان تمددوا) مع تفاوتهم
في القوة بان كان بعضهم لابوين وبعضهم لاب وبعضهم لام
(واتحدت قرابتهم) بان كان الكل من جهة واحدة كلمات .
والاعمام لام فانهم من جهة الاب والاخوال والخالات فانهم
من جهة الام (كان الشقيق) مطلقا ذكرًا كان أو أنثى (ولي) بالميراث
اجماعا ممن كان لاب لانه أقوى منه قرابة (ثم) من كان (لاب)
مطلقا أولى ممن كان لام لانه أقوى منه قرابة (ثم) من كان (لام)
مؤخر عن ذكر . وان كانوا ذكورا وأنثى وأنا وأختي قرابتهم
في القوة فلذلك كضعف الانثى (وان اختلفت) قرابتهم بان تكون
قرابة بعضهم من جانب الاب وقرابة بعضهم الآخر من جانب
الام (فقرابة لاب الثلثان) وهو نصيب الاب (وقرابة الام
الثلاث) وهو نصيب الام (كلمات وخالات) لابوين أو (لاب) أو
لام فلكلمات الثلثان وللخالات الثلث . ولو ترك عمه لابوين

وعمة لاب وعمة لام وترك أيضا خلة لا بوين وخالة لاب
 وخالة لام فثالثا المال لقراية لاب وثلاثة لقراية لام. ثم ما أصاب
 كل فريق منها يقسم بينهم كما لو اتحدت قرايتهم فالعمة لا بوين
 في المثال تحوز جميع الثلثين لقوة قرايتها وكذا الخلة لا بوين
 تحوز جميع الثلث لذلك

تنبه لا يقدم الاقوى في جهة على غيره في جهة أخرى
 فلا تقدم العمة الشقيقة على الخالة لام كما لا يقدم الخال الشقيق
 على العمة لام وإنما يقدم أقوى كل جهة فيها. (فلو تمددوا) مع
 اتفاق كل جهة في اقوة (وكانوا مخلطين) ذكورا وانا (قسم
 الثلثان أو الثلث بينهم) أي قسم الثلثان بين قراية لاب والثلث
 بين قراية الام (للاذكر ضعف الانثى كاعمام وعمات لام) فقط
 (واحوال وخالات أشقاء) أو لاب أو لام فللاعمام والعمات
 الثلثان يقسم بينهم للذكر. بل حظ لانثيين والاخوان والخالات
 الثلث يقسم بينهم كذلك (واما أولاد هؤلاء) المذكورين في
 الصنف الرابع (ذكورا) كانوا (أو انا وبنات الاعمام الاشقاء
 أو) بنات الاعمام (لاب وذريتهم) أي ذرية أولاد الصنف الرابع
 وذرية بنات الاعمام (فيقدم منهم القريب) الى الميت في الدرجة

(على البعيد) فيها (من أي جهة كان) التريب سواء كان من جهة
 البعيد أو من جهة غيره و(سواء كان) القريب (ذكراً أو أنثى على
 ما مر بيانه) في الصنف الأول لان الحكم فيها واحد . فالولد
 العمه أولى من أولاد أولاد العمه وأولاد أولاد الخالة لوجود
 الاقربيه . وأولاد الخالة أولى من أولاد أولاد الخالة وأولاد
 أولاد العمه لوجود الاقربيه . وان استووا درجة مع اتحاد
 الجهة فن له قوة القرابة أولى كينت عمه لابوين مع بنت عمه
 لاب . وان استووا في القوة والقرب والجهة فولد العصبه كينت
 عم لابوين أولاب أولى من غيره إجماعاً كان عمه لابوين أولاب
 (الباب الخامس في معرفة الفروض ومخارجها) وغير ذلك

ثم شرع بين أصولها يحتاج إليها في قسمة المروض على مستحقيها
 ولما كانت المروض كلها كسوراً كان مخارجها مخارج الكسور
 ومخرج كل كسر مفرد أقل عدد يمكن أن يؤخذ منه ذلك
 الكسر واحداً صحيحاً فمخرج النصف اثنان ومخرج الثلث ثلاثة
 وهكذا . (اعلم ان الفروض) الستة (الماندرة) المذكورة (في
 كتاب الله تعالى نوعان) ثلاثة منها نوع وثلاثة أخرى نوع آخر
 (أولها) أي أول النوعين (الثمن والرابع والنصف) وهذه

طريقة الترقى وطريقة التبدلي ان يقال النصف والرابع والثلثان
 (وتأنيها) أي ثاني النوعين (السدس والثالث والثلثان) ويقال
 الثلثان والثالث والسدس أو يقال الثلث والسدس ونصف كل
 ونصف ضمنه والآخر الربع والثالث ونصف كل ونصفه
 (وقد عرفت أصحابها) أي أصحاب الفروض (مما مر) في
 الباب الثاني وهم أربعة من الذكور وتسعة من الإناث

(ومخرج مسائلاها) المذنب عليها (سبعة) . المخرج
 (الاول) منها (اثنان وهو للنصف لا غير) سواء كان مع
 الباقي أو مع نصف آخر (كمن ترك بنتا أو زوجا) أي كأمرة
 ماتت وترك بنتا أو زوجا (مع) أخ (شقيق أو) مع أخ
 (لاب) أو زوجا واختا لابوين أو لاب فكل منهما في الصور
 الست النصف ومخرج النصف والنصف اثنان تماما

(و) لمخرج (الثاني) منها (ثلاثة وهو للثالث) والباقي
 (كمن ترك أما و) أختا (شقيقا أو) أختا (لاب) فلام الثالث
 فرضا والباقي لاخت تصيبا (وللثلاثين) والباقي (كمن ترك
 يدين وعمما) فثابتين الثلثان فرضا والباقي للثلاثين
 كاختين لام وأختين لابوين أو لاب ومقام الثالث والثلاثين

ثلاثة تماثلها

(و) المخرج (الثلاث أربعة وهو للربع لا غير) سواء كان مع الباقي (كمن ترك) أي كامرأة تركت (زوجاً مع ولد) فلا زوج الربع والباقي للولد (أو) ترك رجل (زوجة مع عدم ولد) فلا زوجة للربع والباقي للماصب ان كان . أو مع نصف والباقي كبت وزوج وعم فمخرج النصف والرابع أربعة لتداخلهما لازوج الربع واحد والبت النصف اثنان والباقي واحد للمم . وللربع وثلاث الباقي كزوجة وأبوين وهي احدى العراوين وثلاث الباقي ومع ومخرج الربع والربع أربعة تماثلها فقولها للربع لا غير فيه ما فيه (و) المخرج (الرابع ستة . وهو للسدس) والباقي (كمن ترك أباً وابناً) فلأب السدس واحد فرضاً والباقي لابن تمصيباً (ولا اختلاط النصف والسدس فقط) مع الباقي (كمن ترك بنتاً وأماً) فالأم السدس واحد والبت النصف ثلاثة والباقي للماصب . (أو) اختلاط النصف و(الثلاث) مع الباقي (كمن ترك) أي كامرأة تركت (زوجاً وأختين لام) فاصلها ستة لمباينة مخرج النصف لمخرج اثنان للزوج النصف ثلاثة وللأختين لام الثلاث اثنان والباقي للماصب (أو) اختلاط النصف و(الثلاثين فقط كمن ترك)

أي كأمراة تركت (زوجا وشقيقتين) فاصلها ستة لما تقدم
وتعول لسبعة للزوج النصف ثلاثة والشقيقتين الثلثان أربعة
(أو) اختلاط النصف و(السدس والثالث معا كمن ترك) أي
كأمراة تركت (زوجا وأما وأختين لام) فاصلها ستة لدخول
مخرج النصف والثالث في مخرج السدس للزوج النصف
ثلاثة وللأختين لام الثالث اثنان وللأم السدس واحد. (أو)
اختلاط النصف و(الثالث والثلاثين معا كمن ترك) أي كأمراة
تركت (زوجا وشقيقتين وأختين لام) فاصلها ستة لمباية مخرج
النصف لمخرج الثالث والثلاثين وتعول لنسمة للزوج ثلاثة
وللشقيقتين أربعة وللأختين لام اثنان (أو) اختلاط النصف
و(السدس والثالث والثلاثين معا كمن ترك) أي كأمراة تركت
(زوجا وأما وأختين لام) (أختين شقيقتين) فاصلها ستة لدخول
مخرج النصف والثالث والثلاثين في مخرج السدس وتعول
لمشرة للزوج ثلاثة وللأم واحد وللأختين لام اثنان
وللشقيقتين أربعة. وللنصف وثالث الباقي كزوج وأبوين
وهي تانية الغراوين. قال في الارشاد للزوج النصف سهم من
اثنين مقام النصف يبقى سهم ثلثه للام فرضا ولا ثلث له

صحيح فاضرب ثلاثة مقام الثالث في الاثنين يحصل اصلها ستة
 بالاتفاق للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي سهم وللأب
 سهمان ومن زعم من المصنفين بان عندنا فيها قولاً آخر بان
 أصلها من اثنين وتصح من ستة فهو وهم منه اخذته من
 الخلاف في أصل ثمانية عشر اهـ

(و) المخرج (الخامس ثمانية وهو لثمان لا غير) سواء كان
 معه نصف او لا (كن ترك زوجة وولداً ذكراً كان) الولد
 (او اثني) فللزوجة الثمن وللولد الذكر الباقي وللولد الانثي
 النصف والباقي للماصب ان كان

(و) المخرج (السادس اثناعشر وهو لاختلاط الربع بالسدس
 فقط كن ترك زوجة واخاً لأم) وعاصباً فللزوجة الربع والآخر
 لأم السدس ومخرجاً ما متهما بالنصف فيضرب أحدهما في
 نصف الآخر يحصل أصلها اثنا عشر للزوجة ثلاثة والآخر لأم
 اثنان والباقي للماصب. (او) اختلاط الربع و(الثالث فقط كن ترك
 زوجة واماً) وعاصباً فالأم الثالث وللزوجة الربع وبين مخرجيهما
 مباينة فيضرب احد المخرجين في كامل الآخر يحصل أصلها
 اثنا عشر للام أربعة وللزوجة ثلاثة والباقي خمسة للماصب. (أو)

اختلاط الربع و(اثنتين فقط كمن ترك زوجاً وبتين) أى
 كامرأة تركت زوجاً وبتين وعاصباً فللبنتين اثنتان وللزوج
 الربع وبين مخرجيهما مباينة فيضرب أحدهما في جميع الآخر
 يحصل أصلها اثنا عشر للبتين ثمانية وللزوج ثلاثة والباقى
 واحد للعاصب . (او) اختلاط الربع و(السدس والثلاث معاً كمن
 ترك زوجة وأما وأختين لام) فللام السدس والاختين لام اثلاث
 وبين المخرجين مداخلة وللزوجة الربع ومخرج الربع موافق
 لمخرج السدس بالنصف كما تقدم فيضرب وفق أحدهما في جميع
 الآخر يحصل أصلها اثنا عشر للزوجة الربع ثلاثة ولللام السدس
 اثنتان والاختين لام الثلث أربعة والباقى ثلاثة للعاصب . (أو)
 اختلاط الربع و (الثلث واثنتين معاً كمن ترك زوجة
 وشقيقتين وأختين لام) فللشقيقتين الثلثان والاختين لام
 الثلث ومخرجاها متماثلان وللزوجة الربع ومخرجه مباين
 لاحد المتماثلين فيضرب أحدهما في جميع الآخر يحصل أصلها
 اثنا عشر وتعمل الخمسة عشر للشقيقتين ثمانية والاختين لأم
 أربعة وللزوجة ثلاثة . (أو) اختلاط الربع و (السدس والثلاث
 واثنتين معاً كمن ترك زوجة وأماً وأختين لام وشقيقتين) فيخرج

الثلاث واثنين داخلان في مخرج السدس ويدينه وبين مخرج
الرابع موافقة بالنصف فيضرب وفق أحدهما في جميع الآخر
يحصل أصلها اثنا عشر وتطول لسبعة عشر للشقيقتين ثمانية
وللاختين لام أربعة وللام اثنان وللزوجة ثلاثة

(و) لخج (السابع أربعة وعشرون وهو لاختلاط الثمن
بالسدس فقط كمن ترك زوجة وأماً وابناً) للزوجة الثمن
وللام السدس وبين مخرجيهما موافقة بالنصف فيضرب وفق
أحدهما في جميع الآخر يحصل أصلها أربعة وعشرون للزوجة
ثلاثة واللام أربعة والباقي الابن . (او) اختلاط الثمن و(الثلاثين
فقط كمن ترك زوجة وبنين) للزوجة الثمن وللابنتين الثلثان
وبين مخرجيهما مباينة فيضرب أحدهما في جميع الآخر يحصل
أصلها أربعة وعشرون للزوجة ثلاثة وللابنتين ستة عشر والباقي
للأم . (أو) اختلاط الثمن و(السدس واثنين مما كمن
ترك زوجة وأماً وبنين) للزوجة الثمن واللام السدس وللابنتين
الثلثان وبين مخرجي الثلثين والسدس مداخلة وبين أكبر
للمداخلين ومخرج الثمن موافقة بالنصف فيضرب وفق أحدهما
في كامل الآخر يحصل أصلها أربعة وعشرون للزوجة ثلاثة

وللام أربعة وللبنتين ستة عشر والباقي للماصب (ولا يتصور فيه) أي في اختلاط الثمن بالسدس والثلاثين (صاحب ثلث) أصلا (لان لثمن اذا كان) فرضا (للمرأة وجب ان يكون صاحب) فرض (الثلثين بنتين) أو بنتي ابن (و) وجب ان يكون (صاحب السدس أما أو أبا أو جدة) صحيحة (أو جدا) صحيحا (وحيثما ينعدم صاحب الثلث) بالكسبة (لان صاحبه أما الام أو اولادها والام هنا) أي في هذا المثال (قد حجبته من) فرض (اثلاث الى) فرض (السدس) بالبنتين أو بنتي الابن (واولادها قد حجبوا) حجب حرمان (من جميع الثلث) بالبنتين أو بنتي الابن . أو اختلاط الثمن والسدسين والثلاثين معا كمن ترك زوجة وبنتين وابوين لدخول مخرج الثلثين في مخرج السدس وبينه وبين مخرج الثمن موافقة بالصنف فيضرب وفق أحدها في كامل الاخر يحصل أصابا أربعة وعشرون وتعول لسبعة وعشرين للزوجة ثلاثة وللبنتين ستة عشر ولكل من الابوين أربعة . (واذا عرف هذا) المذكور من الاصول السبعة (قاربة) أي فاقول أربعة (من الخارج السبعة) المذكورة (لا تعول أصلا) لان الفروض المتعلقة

بهذه المخارج الأربعة أما ان بقي المال منها أو بقي منه شيء زائد
 عليه (وهي) أي الأربعة التي لا تعمل (الأثنان والثلاثة
 والأربعة والثمانية و) الأصول (الثلاثة الباقية) من السبعة
 (قد تعمل وهي الستة والأثنا عشر والأربعة والعشرون)
 بالاستقراء (فما الستة فتعمل) وترآ وشفا على توالي الأعداد
 إلى سبعة وإلى ثمانية وإلى تسعة وإلى عشرة . فتعمل بمثل
 سدسها (لسببة) فيما إذا اجتمع نصف وثلثان (كمن ترك) أي
 كامرأة تركت (زوجا وشقيقتين) فاصل المسئلة ستة وتعمل
 لسببة للزوج ثلاثة وللشقيقتين أربعة . أو اجتمع نصفان
 وسدس كزوج واخت لابوين واخت لآب . أو اجتمع ثلثان
 وثلث وسدس كاختين لابوين واختين لآم وام . أو اجتمع نصف
 وثلث وسدسان كاخت لابوين واخت لآب واختين لآم وام
 فصور عمل ستة إلى سبعة أربعة . (و) تعمل بمثل ثلثها (لثمانية)
 إذا اجتمع نصف وثلثان وسدس (كمن تركا من ذكر) من
 الزوج والشقيقتين (وأما) فاصل المسئلة ستة وتعمل إلى ثمانية
 للزوج ثلاثة وللشقيقتين أربعة والام واحد . أو اجتمع نصفان
 وثلث كزوج واخت لابوين واختين لآم . أو اجتمع نصفان

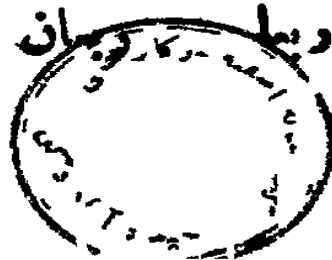
وسدسان كزوج وثلاث اخوات متفرقات فصور عول ستة .
الى ثمانية ثلاث (و) تمول بمثل نصفها (لتسعة) اذا اجتمع
نصف وثلثان وسدسان (كمن ترك هؤلاء) المذكورين من
الزوج والشقيقتين والام (وأخالام) فاصل المسئلة ستة وتمول
الى تسعة للزوج ثلاثة وللشقيقتين اربعة وللأم واحد والاخ
لام واحد . او اجتمع نصفان وثالث وسدس كزوج واخت
لابوين واختين لام وام . او اجتمع نصفان وثلاثة اسداس
كزوج وثلاث اخوات متفرقات وام . فصور عول ستة الى
تسعة ثلاث ايضا (و) تمول بمثل ثلثها (لعشرة) اذا اجتمع
نصف وثلثان وثالث وسدس (كمن ترك هؤلاء) المذكورين
من الزوج والشقيقتين والام والاخ لام (واختالام) فاصل
للمسئلة ستة وتمول الى عشرة للزوج ثلاثة وللشقيقتين اربعة
وللام واحد ولكل من ولدي الام واحد . وهذه المسئلة
الشريحية لقضاء شريح فيها بان للزوج ثلاثة من عشرة . او اجتمع
نصفان وثالث وسدسان كزوج واخت لابوين واخت لاب
واختين لام وام . فصور عول الستة الى عشرة اثنان . فيكون
جميع صور عول الستة اثني عشر . (واما الاثنا عشر . فتعول)

وترا لا شغما على توالى الافراد الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر
والى سبعة عشر فتعول بمثل نصف سدسها (لثلاثة عشر) اذا
اجتمع ربع وثمان وسدس (كمن ترك زوجة وشقيقتين واما)
فماصل المسئلة اثنا عشر وتعول الى ثلاثة عشر للزوجة ثلاثة
وللشقيقتين ثمانية وللأم اثنان . او اجتمع ربع ونصف وسدسان
كزوج وبنت وابوين . او اجتمع ربع ونصف وثلاث كزوجة
واخت لابوين او لاب واختين لام . فصور عول اثني عشر
الى ثلاثة عشر ثلاث . (و) تعول بمثل ربعها (لخسة عشر) اذا
اجتمع ربع وثلاث وسدسان (كمن ترك من ذكر) من الزوجة
والشقيقتين والام (واختا لام) فاصل المسئلة اثنا عشر وتعول
الى خمسة عشر للزوجة ثلاثة وللشقيقتين ثمانية وللأم اثنان
وللاخت لام اثنان . او اجتمع ربع ونصف وسدس وثلاث
كزوجة واخت لابوين وأخت لاب واختين لام . او اجتمع
ربع ونصف وثلاثة اسداس كزوجة وثلاث أخوات متفرقات
وام . او اجتمع ربع وثلثان وثلاث كزوجة واختين لابوين أو
لاب واختين لام . فصور عول اثني عشر الى خمسة عشر
اربع . (و) تعول بمثل سدسها واربعا (لسبعة عشر) اذا

لاجتماع ربع وثلثان وثلث وسدس (كمن ترك هؤلاء)
 المذكورين من الزوجة والشقيقتين والام والاخت لام
 (واختا) ثابته (لام) فلها اثنان تزداد على الخمسة عشر تبلغ
 سبعة عشر . او اجتماع ربع ونصف وثلث وسدسان كزوجة
 واخت لابوين واخت لاب واختين لام وام . فصور عول
 اثني عشر الى سبعة عشر اثنان . فيكون جميع صور عول اثني
 عشر تسعا . (واما الاربعة وعشرون فتعول) عولا واحدا
 (لسبعة وعشرين) في المسئلة المنبرية التي اجتمع فيها الثمن والثلثان
 والسدسان (كمن ترك زوجة وبنيتين وابوين) للزوجة الثمن
 الثلاثة والبنيتين الثلثان ستة عشر ولكل من الابوين السدس اربعة
 (ولا توارث بين) الاقارب (الذين ماتوا) جملة بسبب
 مصاب عمهم (في وقت واحد و) الحال انه (لم يعلم ترتيب
 موتهم يقينا كالفرقي والحرق) والمهدي والقتلي في معركة
 (فيقسم مال كل) واحد منهم (على وراثته الاحياء) ولا يرث
 بعضهم من بعض . (واما ذا) تاخر موت بعضهم و (علم ترتيب
 موتهم) مع علم عين السابق علما (يقينا) بلا التباس (فيرث
 من تاخر موته ممن تقدم) . وان علم التلاحق وجعل عين

السابق فلا توارث كما لو عدت المدينة
 (وهذا اخر ما اقتطفناه من كتابنا المسي الشموس
 اليواهر على كنوز الجواهر في الفقه) . والحمد لله رب
 العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين
 (قال مؤلفه) تم بحمد الله يوم الاربعاء غرة صفر الخير
 سنة ١٣٠٧ الف وثلاثمائة واثنين . من هجرة سيد الكونين
 صلى الله عليه وسلم

صفحة	خطا	صواب	سطر
٧	الغزة	الغرة	٦
٨	نصين	نصيب	١٠
٨	الريمة	أربعة	١٦
٩	وقف	وقف	٨
٢٣	فلبذب	فلببت	٣
٥٤	يحجبم	يحجب	١٥
٥٩	جبة	من جبة	٥
٦٩	ويط	ويط	١



محتويات

محتويات

١	الباب الأول - حاصل هذا العلم في حياته
٢	أركان ثلاثة عشر ومائة ثلاثة مسائل المحل
٣	اسباب الأوث ثلاثة
٤	موانع الأوث أربعة
٥	الحقوق التي تعلق بمال الميت ومستحقوها
٦	الوارثون عشرة أصناف
٧	الباب الثاني في معرفة أصحاب الفروض وأحوالهم
٨	تنبيه علم مما تقدم في جملة أصحاب الفروض ثلاثة عشر
٩	الباب الثالث في معرفة النسبة وأقسامهم وحكمهم
١٠	حاصل هذا الباب
١١	المحبوب من الورثة قسمان
١٢	الباب الرابع في معرفة ذوي الأرحام وحكمهم
١٣	الباب الخامس في معرفة الفروض ومخارجها
١٤	الأصول التي تمول والتي لا تمول
١٥	حكمهم من لم يعلم ترتيب وفاتهم

تنبيه • قد تركنا الفلطات المطبعية الظاهرة ابتكالا على طباعة القراء